S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3228
4 June 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١١/٠٠

الرئيس :	السيد يانييز بارنويفو	(اسبانيا)
الأعضاء :	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد أوبراين
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي البوسنة والهرسك وتركيا يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاكربيه (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد باتو (تركيا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/25870، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي وأسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية: الوثيقة S/25800، وهي مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/25823، وهي رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لايطاليا لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/25829 وهي رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن

من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي وأسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة. والوثيقة S/25782، وهي رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/25860، وهي رسالة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة؛ والوثائق S/25872، و S/25877، و S/25878، وهي رسائل مؤرخة ٣٠ أيار/مايو و ٢ حزيران/يونيه و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، على التوالي، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل البوسنة والهرسك، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد شاكربيه (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا السيد الرئيس أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه. ويبدو منذ البداية، أنكم تواجهون مهمة بالغة الصعوبة. ولا يسعنا، أنتم وأنا، إلا أن نأمل في أن تصبح المهمة أيسر.

وفي الوقت نفسه، دعوني أيضا أتقدم بالتهنئة من زميلي السلافي، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السيد يولي فورونتسوف، على قيادته القديرة لأعمال المجلس خلال شهر أيار/مايو .

مع الادراك الكامل بأن هذا العام ليس عام ١٩٨٤، يجري تقديم مفردات لغوية أورويلية جديدة بالنسبة للبوسنة والهرسك في عام ١٩٩٣. فنحن جميعا نعرف أسماء معينة - سارايفو وسريبرينيتسا وبيهاتش وتوزلا وجيبا وغورادزه - لأن هذه المدن، وبفضل مجلس الأمن، أعلنت "مناطق آمنة". وهناك مجموعة أخرى من الأسماء أكبر من تلك بكثير، مثل ماغلاتش، وفارش وترافنيك وبنجالوكا وفليكا كلادوتشا، وزنيتسا وستولاتش وكاكانج؛ هذه وغيرها من القرى والمدن التي لا تحصى، لابد أن تكون، بسبب استثنائها، "المناطق غير الآمنة" الجديدة في جمهورية البوسنة والهرسك.

إن من المأساوي على الأخص أن مشروع القرار هذا سيترك على الأرجح أثرا أكبر في اضفاء معنى حقيقي على عبارة "المناطق غير الآمنة" أكثر منه على عبارة "المناطق الآمنة": فباعلان حمايته للمدن

التي عينت تحديدا بوصفها مناطق آمنة؛ وبالحد بصورة فعالة من حق الحكومة، من خلال الحظر المتواصل على الأسلحة، في أن تدافع عن المناطق التي لم تحدد بوصفها "مناطق آمنة" وبالسماح لهذا بالاستمرار الى أجل غير مسمى، دون وجود برنامج لتحقيق سلام دائم وحقيقي، فإن مجلس الأمن، على الأقل ضمنا، أذن بتدمير مدننا وهدر دم الأغلبية التعيسة من مواطنينا الذين قضى قدرهم التعس أن يكونوا خارج "المناطق الآمنة".

تخيلوا: اذا ما أصدرت السلطات الشرعية لأية أمة قانونا يقضي بأن للمواطنين الذين يعيشون في بضع مجتمعات منعزلة وحدهم حق الحصول على الحماية القانونية، وأنه سوف يحظر على جميع الآخرين الذين يقطنون خارج تلك المجتمعات الآمنة المحددة استخدام وسائل الدفاع عن النفس وأن هذا الاجراء سيكون قائما حتى اشعار آخر، ما هو رد فعل المواطنين على هذا السيناريو الذي لا يقبله العقل؟ والأهم من ذلك، ماذا تظنون ستكون الرسالة الموجهة الى العنصر المجرم المسلح تسليحا جيدا وماذا سيكون رد فعله؟

ولكن ما هو مدى دقة عبارة "منطقة آمنة" حتى بالنسبة للمدن الست التي سميت كذلك؟ أولا، إن تقرير الأمين العام في الاسبوع الماضي، والذي قدم بناء على طلب المجلس، قال ان الولاية الخاصة بجعل هذه المناطق آمنة ليست ممكنة من الناحية الواقعية. بل إن منظمة حلف شمال الأطلسي أعلنت أنها لا تفهم الولاية المقترحة.

ثانيا، هل ان تسمية "المنطقة الآمنة" سيجري تعريفها لكي تسمح بأي شكل من أشكال الحياة العادية؟ اذا نظرنا الى مثال سريبرينيتسا بوصفها "منطقة آمنة" فالحياة فيها ليست آمنة ولا طبيعية بالنسبة للمواطنين الذين يتكومون في بلدة دمر معظمها وأصبحت بدون مياه وكهرباء ودواء وأطباء أو حتى ما يكفي من الغذاء. انها معسكر اعتقال مفتوح، حيث حل المرض والجوع واليأس مكان القذائف والرصاص كأدوات لابادة الجنس. ومما يؤسف له أشد الأسف أن الأمم المتحدة أصبحت راعية مستعمرة البرص الحديثة هذه.

ثالثا، أية راحة يمكن لمواطني البوسنة أن يستمدوها من وجود العزيمة لدى قوات الأمم المتحدة على الدفاع عن "المناطق الآمنة"؟ لقد عانت سارايفو أعنف قصف خلال العام الماضي بعد إعلانها "منطقة آمنة"، وأصبحت جيبا بلدة أشباح فعلا بعد أن قصفتها القوات الصربية كاعتراف بتسميتها منطقة آمنة. وفي هذه الأثناء، كانت غورازده منطقة آمنة لمدة شهرين أو أكثر، ولم تصلها قافلة إغاثة واحدة، والآن، في الوقت الذي تخضع فيه لهجوم غايته إبادة الجنس، لم يتجرأ مراقب واحد من مراقبي الأمم المتحدة على اختراق الحواجز الصربية للدخول وتنفيذ ولاية هذا المجلس. وفي النهاية، نخشى أن قوات الأمم المتحدة ستدافع في الأغلب عن مدن أشباح أو تخضع للارادة الشريرة للقوات الصربية.

وبغير حدود زمنية واضحة وحلول طويلة الأمد ستتخذ قوات الأمم المتحدة القرار البيروقراطي الحكيم بأن "المناطق الآمنة" كلفتها باهظة والابقاء عليها ينطوي على مجازفة، وبالتالي ستقوم بنقل السكان الذين خارت قواهم وتعذبت نفوسهم الى "مناطق آمنة" جديدة في فصل أخير من فصول "التطهير الاثني" الذي تنفذه الأمم المتحدة.

هناك عبارة جديدة في هذا القاموس الخاص بالبوسنة والهرسك وهي: برنامج العمل المشترك. توجد كلمة مضللة بشكل خاص في هذه العبارة هي كلمة "عمل". إن الدبلوماسية توفر اطارا واسعا للتلاعب بالكلمات، ولكننا نعرف جميعا أن الهدف من وراء هذا البرنامج هو تجنب العمل.

بعد مضي أكثر من عام اتسم بعدوان قائم على إبادة الجنس، وبإخلال الصرب بالوعود التي قطعوها على أنفسهم وبالرفض المتعجرف لخطط السلم، وبالوعود الخاوية بالتصدي للمعتدي، يسعى الآن أولئك الذين يرغبون في أن يلقبوا بلقب الدول العظمى في العالم الى ايجاد غطاء دبلوماسي لتجنب مواجهة مجرمين دنيئين قتلة.

إنني أتساءل لماذا سمحت الدولة العظمى الوحيدة في العالم بأن تورطها في "برنامج التجنب المشترك" دول تتصور أنها عظمى تنكث خطة السلم التي وضعتها هي وتخون مبادئ تعدد الثقافات والتسامح والديمقراطية.

إن النزاهة والفضيلة إذا ما ضاعتا يصعب اعادتهما.

والمبادئ، إن تم التخلي عنها، لا يمكن أن تكون أساسا لنظام عالمي استراتيجي أو اخلاقي أو قانوني جديد.

إن مزايا القيادة ومكانتها تحمل مسؤولية مماثلة. وقد شهدت البوسنة والهرسك تعبيرا واضحا عن هذه المكانة؛ فلم تكن هناك قيادة حقيقية؛ ونحن من المؤكد لم نكن المستفيدين من المسؤوليات التي تم الاضطلاع بها.

إن القاموس الجديد للبوسنة والهرسك يبعث على الحيرة أيضا بسبب ما يحذفه من مصطلحات - مثل التزام خطة فانس - أوين للسلم بسلم طويل الأجل والسيادة ووضع حد للعدوان. إن الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك ربما تجسد على أفضل وجه تلك المصطلحات.

لا أود أن أبين موقف حكومة جمهورية البوسنة والهرسك فقط كانتقاد مرير للبرامج ومشاريع القرارات التي يقترحها بعض أعضاء هذا المجلس. لقد سعينا، نحن حكومة جمهورية البوسنة والهرسك، الى المشاركة في عملية بناءة لتحقيق سلم طويل الأجل في بلدنا.

وفي البداية، لم يستشرنا أحد فيما يتعلق بالبرنامج أو مشروع القرار، لكننا مع ذلك تقدمنا بالاقتراحات الموجزة ولكن الأساسية التالية:

أولا، تطبيق مفهوم المناطق الآمنة على نحو أوسع لمواجهة التهديدات التي تحيق بمراكز السكان الأخرى في البوسنة والهرسك أو على الأقل اتاحة فرصة دون عوائق لقوات البوسنة والهرسك لمواجهة هذه التهديدات؛

ثانيا، تحديد إطار زمني للانتقال من عملية الإغاثة المؤقتة التي تعالج الأعراض، والتي ينص عليها برنامج "المناطق الآمنة"، الى تنفيذ خطة فانس - أوين وتحقيق سلم حقيقي؛

ثالثا، إذا كان الصرب غير مستعدين لقبول خطة فانس - أوين وأي شكل من أشكال السلم

الحقيقي في موعد محدد، فنطلب السماح باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمواجهة العدوان واستعادة السلم، أو على الأقل، وتمشيا مع المادة ٥١، الاعتراف بالكامل بحق حكومتنا في الدفاع عن النفس ضد جريمة إبادة الجنس التي يرتكبها المعتدي والذي تتعزز قدرته على ارتكاب هذه الجريمة بحرمان الضحية من المساعدة الخارجية اللازمة ومن أسلحة الدفاع عن النفس؛

رابعا، وبعد إجراء الاستعراض اللازم مع الأمانة العامة، تحديد ولاية تنظر في كل الموارد اللازمة للدفاع عن المناطق الآمنة ووضع خطة واقعية لتنفيذ هذه الولاية وإنفاذها بطريقة تبرر حقا لقب "المناطق الآمنة"؛

خامسا، تقصير مدة فترة الاستعراض من أجل انجاح تنفيذ القرار والتقدم العام صوب السلم من شهرين الى ٣٠ يوما، فالبوسنة والهرسك ليس لديها متسع من الوقت بينما تستمر هجمات الصرب.

هذه المقترحات البناءة رفضت على ما يبدو. وهذا لا يدعونا إلا الى الاستنتاج بأن ما يحفز البعض على الأقل من مقدمي مشروع القرار هو غطاء دبلوماسي للتقليل من الحاجة الى اتخاذ تدابير أكثر شمولية وصرامة وللتنصل من المسؤولية تجاهها. إن الطريقة التي جرت بها صياغة مشروع القرار هذا والافتقار الى العناصر الأساسية لتحقيق سلم حقيقي وإقامة مناطق آمنة حقيقية تجعلنا نشك كثيرا بأن الدوافع الكامنة وراء مشروع القرار تبرهن بصورة مباشرة على الافتقار الى الإرادة لمواجهة المعتدي وعلى عدم وجود أي التزام حيال جمهورية وشعب البوسنة والهرسك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل البوسنة والهرسك على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل تركيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس في شهر حزيران/يونيه. إننا على ثقة بأنكم ستنجحون في إدارة المداولات التي تجري بشأن المسائل الحساسة المعروضة على المجلس. وأشيد أيضا بالسفير فورونتسوف مثل الاتحاد الروسي لقيادته القديرة للمجلس في الشهر الماضي.

إن الحالة في البوسنة والهرسك لم تتغير. والقصف اليومي للمدن المأهولة بالسكان المسلمين الذي أدى الى خسائر تقدر بآلاف الأرواح، واجتثاث سكان البوسنة المسلمين بوحشية من ديار آبائهم وأجدادهم وتدمير ممتلكاتهم وكذلك آثارهم التاريخية - وقصارى القول إبادة الجنس تحت اسم "التطهير الإثني" - مازال مستمرا.

كما أن الحالة السياسية لم تشهد أي تغيير. فقد وقعت الحكومة المسلمة والكرواتيون في البوسنة على خطة فانس - أوين للسلم. إلا أن الصرب سخروا من المجتمع الدولي بالتوقيع على الخطة ثم بالتنصل من التزامهم ورفضها فيما بعد. وفي الوقت ذاته، لا يزال المجتمع الدولي مستمرا في تردده ولا يتخذ إجراءات قسرية تضع حدا للعدوان بشكل نهائي.

ويبدو أن "برنامج العمل المشترك" - وهو في حد ذاته وثيقة تعبر عن الفشل في اتخاذ الموقف الحاسم الذي كان يتوقع من المجلس - يقبل الأمر الواقع الذي فرضه استعمال القوة. ونقدنا للبرنامج وارد في الإعلان المعتمد من قبل أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي في الأمم المتحدة في ٢٤ أيار/مايو.

وبالمثل، يقصر مشروع القرار المعروض علينا عن توقعاتنا.

أولا، كنا نأمل أن يتضمن قرار مجلس الأمن اقتراح مجموعة دول عدم الانحياز في المجلس بشأن إعطاء المعتدين الصرب موعدا نهائيا للبدء بتنفيذ خطة فانس - أوين.

ثانيا، على الرغم من التأكيد على أن المناطق الآمنة إجراء مؤقت وأن الهدف الأساسي لا يزال يتمل في عكس نتائج استعمال القوة، ليس هناك ضمان لاتخاذ تدابير إنفاذ فعالة لبلوغ هذه الغاية. ونخشى أيضا أن معنى كلمة "مؤقت" قد تمتد الى ما هو أبعد من توقعاتنا.

ثالثا، والأهم من ذلك كله، أن مشروع القرار، إذ يتناول الحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لجمهورية البوسنة والهرسك كدولة عضو، لا يعترف بحقها الأصيل في الدفاع عن النفس، وهو حق حرمت منه لفترة أطول مما ينبغي. ونخشى أن مجلس الأمن، بسبب أوجه القصور التي ينطوي عليها مشروع القرار هذا، لن يفعل سوى مضاعفة فشله في الحفاظ على سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

لقد كان هدفنا الوحيد منذ بداية الأزمة، آخذين في الحسبان التزامنا بالتصرف وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، المساعدة في استعادة السلم في البوسنة والهرسك وتحقيق استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها ووحدتها وذلك عن طريق رفض الاستيلاء على الأراضي باستعمال العنف والقوة، وفي هذه الحالة، بإبادة الجنس.

وبهذه النوايا، وبعد أن لاحظنا عجز المجتمع الدولي عن العمل بفعالية ضد التحدي الصربي، فاننا نواصل دعوتنا القوية إلى استعمال القوة لوقف العدوان الصربي. ونحن نؤكد أن البوسنة والهرسك ينبغي، بموجب حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أن تعفى دون تأخير من حظر الأسلحة.

ونحن لا نزال نقدم، في اطار العمل الانساني الدولي المتضافر، وفي حدود مواردنا، الدعم المادي للمساعدة على تخفيف معاناة الشعب البوسني. ونؤكد من جديد أيضا على استعدادنا للمساهمة بجنود في قوة الأمم المتحدة للحماية، التي يزداد اتساع دورها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الأمر كذلك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في رده على تدهور الوضع في البوسنة والهرسك عقب لحظة الأمل التي ولدها توقيع الأطراف الثلاثة المعنية على خطة السلم التي اقترحها السيد فانس واللورد أوين.

لقد استمرت الهجمات العسكرية والاستيلاء على الأراضي بالقوة وممارسة "التطهير الإثني" في البوسنة والهرسك نتيجة تمادي الطرف الصربي البوسني في رفض قبول خطة السلام، على الرغم من توقيعه عليها في ٢ أيار/مايو في أثينا. وترمي هذه الممارسات إلى الاحتفاظ بأكبر قدر من الأراضي بما يتناقض مع المبادئ الواردة في الخطة؛ وينجم عنها معاناة متزايدة باستمرار للسكان المدنيين في المناطق المخصصة للطوائف المسلمة. ولهذين السببين فانها ليست مقبولة على الاطلاق.

وكما يدرك الأعضاء، كانت فرنسا أول بلد يرسل قوات إلى البوسنة والهرسك، أولا إلى سراييفو ثم إلى منطقة بيهاتش؛ ولا نزال هناك لنخفف، بالتعاون من بلدان أخرى - المملكة المتحدة وأسبانيا وكندا ومصر وأوكرانيا - من الوضع الذي يعيشه المدنيون المسلمون.

وان حكومة بلادي، على أساس خبرتها وبغية مواجهة الوضع الذي وصفته لتوي، أصدرت في ١٩ أيار/مايو مذكرة بشأن مفهوم المناطق الآمنة. وإثر اعتماد برنامج العمل المشترك في واشنطن بتاريخ ٢٢ أيار/مايو، اقترحت فرنسا مع شركائها أن يعتمد المجلس مشروع قرار يكفل الاحترام الكامل للمناطق الآمنة المحددة في القرار ٨٢٤ (١٩٩٢) وتوسيع نطاق ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية من أجل هذا الغرض.

ويعالج مشروع القرار هدفا انسانيا ملحا وحيويا هو ضمان سلامة السكان المدنيين في المناطق الآمنة. كما أنه يعالج هدفا سياسيا له أهمية قصوى هو الحفاظ على الأساس الأرضي اللازم لتطوير وتنفيذ خطة السلم للبوسنة والهرسك.

وفي هذا الصدد، أود أن اؤكد على أن انشاء المناطق الآمنة وحمايتها لا يشكل هدفا في حد ذاته، وانما هو مجرد تدبير مؤقت: خطوة نحو تحقيق حل سياسي عادل ودائم. ويجب أن يفهم على أنه اسهام ايجابي في العملية التي بدأت بخطة فانس-أوين، التي تبقى أساس أية تسوية.

وأود أيضا أن أشير إلى الطبيعة الواقعية والتنفيذية لمشروع القرار. فأحكامه ترمي، من خلال إدخال تغييرات في قوة الأمم المتحدة للحماية وتعزيزها، إلى ضمان حماية المناطق الآمنة بردع الاعتداءات عليها، وبمراقبة وقف اطلاق النار، والعمل على انسحاب الوحدات العسكرية غير التابعة لحكومة جمهورية البوسنة والهرسك، وباحتلال بعض النقاط الرئيسية في الميدان. وتطبق هذه الأحكام بالاضافة إلى الولاية المحددة في القرار ٧٧٠ (١٩٩٢) و ٧٧٦ (١٩٩٢) ولن تؤثر على المهمة الحالية لقوة الأمم المتحدة للحماية في توفير الحماية لايصال المساعدة الانسانية.

ومن أجل تنفيذ الولاية الجديدة، ينص مشروع القرار بصراحة على امكانية استخدام القوة للرد على قصف المناطق الآمنة، والتصدي لأي توغل مسلح فيها، أو في حالة أي عرقلة متعمدة لحرية تنقل القوة أو القوافل الإنسانية المشمولة بالحماية. كما أنه ينص على استخدام القوة الجوية في المناطق الآمنة وما حولها لدعم قوة الأمم المتحدة للحماية في أداء ولايتها، اذا لزم الأمر.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على أن مشروع القرار ليس إلا خطوة أولى نحو تنفيذ أحكام خطة فانس - أوين في المناطق التي وافقت عليها الأطراف المعنية مباشرة.

وان المجلس، باعتماده مشروع القرار هذا، سيدلل على أن المجتمع الدولي لا يقف مكتوف الأيدي. فهو لا يرضى بحل يائس من شأنه أن يفضي إلى انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية من اقليم البوسنة والهرسك مما يعني ترك الأطراف تتقاتل إلى النهاية. وبالتالي فان المجلس يضطلع بمسؤولياته ويبقى على مسار ثابت: البحث الدؤوب عن حل سياسي.

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان وفد بلادي مسرور للغاية لرؤيتكم، سيدي الرئيس، في طليعة وفدكم الموهوب، تقودون أعمال المجلس. ونحن على اقتناع بانكم ستضطلعون بمسؤولياتكم كرئيس بمهارة بالغة.

ونود أيضا أن نهنئ السيد يولي فورونتسوف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على الطريقة الممتازة والماهرة التي اضطلع بها بمهام الرئيس في الشهر المنصرم.

بعد اذن المجلس، أود أن أتكلم باستفاضة أكبر مما هو معتاد بسبب الأهمية الحيوية للموضوع المعروض على المجلس اليوم.

إن الاعلان عن وجود نظام عالمي جديد ولد أمالا كبيرة لدى مَن فسروا منا ذلك على أنه عالم لا تستطيع فيه أية دولة أن تسيء إلى دولة أخرى دون عقاب. والآن، وبعد التجربة المريعة لجمهورية البوسنة والهرسك، نرى أن بامكان بلد ما أن يسيء بالفعل إلى بلد آخر مادام أنه يحرص على عدم تهديد المصالح الاستراتيجية للمجتمع الدولي أو تعريضها للخطر. ويبدو أن مبدأ الأمن الجماعي بدلا من توسيعه وتعزيزه، يزداد انكماشا وضعفا في هذا النظام العالمي الجديد.

لقد لعبت فنزويلا، بالاشتراك مع باكستان وجيبوتي والرأس الأخضر والمغرب - ما تسمى مجموعة عدم الانحياز في مجلس الأمن - دورا حاسما في اعتماد القرارين ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٤ (١٩٩٣)، اللذين تم بموجبهما انشاء مناطق آمنة، أولا في سريبرنيتسا ثم في سراييفو وغورازدي وجيبا وتوزلا وبيهاتش. وقد كنا ولا نزال نؤيد بالكامل انشاء مناطق آمنة بالفعل، توفر الحماية والضمانات اللازمة التي سأشير اليها في حينه عندما أشرح رأي وفد بلادي فيما ينبغي أن تعنيه المناطق الآمنة.

في المشاورات غير الرسمية المعقودة بالأمس، طلبنا من مؤيدي مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم انتظار تقرير من الأمين العام - القائم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن - عن الوسائل المتاحة له، وفي المقام الأول، الوسائل التي سيحتاجها لتنفيذ القرار الخاص بالمناطق الآمنة.

إن هذا الطلب لم يستجاب رغم حقيقة أن المجلس مازال يأمل أن يتلقى هذا التقرير من الأمين العام قبل أن يتخذ الاجراء اللازم. وفي هذه المناسبة، ورغم الأهمية الفائقة للحالة، قرر متبنو مشروع القرار أن يتجاهلوا الطلب الذي يتوقف عليه تصويتنا.

من الواضح أن مشروع القرار هذا لا يمكن تنفيذه ما لم تتوفر العزيمة لتنفيذه وقبل أن تتوفر لدى الأمين العام الوسائل والموارد الضرورية وقبل أن يكون الأمين العام قد اختار أفضل الخيارات التي يمكن طرحها على المجلس لاستحصال موافقته.

وللأسف، اتخذ قرار بعدم انتظار الخيارات من الأمين العام. وما من شك في أن هذا القرار كان الدافع وراءه التقرير الذي قدمه الأمين العام بناء على طلب أعضاء مجلس الأمن من دول عدم الانحياز في ٢٨ أيار/مايو، والذي تضمن تقييما موضوعيا وانتقادات شديدة للحالة السائدة في ما يسمى بالمناطق الآمنة. لقد بين التقرير أن مفهوم المناطق الآمنة دون وقف إطلاق النار في تلك المناطق سيكون مستحيل التنفيذ فعلا وسيتعين على الأمم المتحدة أن تقيم محمية من نوع ما في كل منطقة من تلك المناطق.

لقد وجه التقرير الأسئلة التالية: ماذا ستكون مسؤولية الأمم المتحدة إذا قبل المعتدون بإقامة المناطق الآمنة ثم رفضوا بعد ذلك الانسحاب من الأراضي المحيطة بها؟ هل ستضطر الأمم المتحدة إلى استخدام القوة لاجبارهم على الانسحاب؟ هل سيكون مجلس الأمن مستعدا للإذن بالأعمال العسكرية لتحقيق هذا الهدف؟

هذه الأسئلة كلها وجيهة وجاهة تامة ويمكننا أن نلمس ذلك بإلقاء نظرة على الحالة في غرازدة وجيبا وسراييفو وبيهاتش وسريبرينيتسا، وهي كلها مناطق آمنة. هذه الأسئلة لم يقدم أحد من أعضاء المجلس اجابات مرضية عليها، وهي أسئلة أهميتها أكبر مما يمكن لجهاز كمجلس الأمن أن يمضي قدما دون الحصول على ايضاحات بشأنها. إنها مهمة لقوة الأمم المتحدة للحماية ولأولئك المقيمين في المناطق الآمنة في ظروف محزنة وللمعتدين الصرب الذين سيكيفون بدون شك أعمالهم مع الاجابات المعطاة على هذه الأسئلة.

لقد سعت فنزويلا في ممارستها لمسؤولياتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن، إلى الاسهام في تعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق في سياق التغيرات الرئيسية التي تقع على الساحة السياسية والأمنية المعاصرة. إن الصراع الجاري في يوغوسلافيا السابقة هو من أعقد المواضيع، ولا شك في أنه يبرز على أفضل نحو التحديات الماثلة أمام هذه المقاصد والمبادئ اليوم.

ففيه تتجسد مواضيع مثل تفكك دولة وتهديد استقرار وأمن منطقة، بما لذلك من آثار دولية؛ وظهور مختلف الصراعات المدنية وتزايد اتساع رقعتها وخطر تحولها إلى صراع دولي؛ والانتهاك المنتظم لأبسط مبادئ القانون الانساني الدولي؛ وممارسة "التطهير الإثني" كأداة للاستيلاء على الأراضي؛ وجريمة إبادة الأجناس؛ والأزمة الضخمة - أزمة الأشخاص المشردين واللاجئين، هذه بعض الأمثلة البالغة الوضوح ليس إلا.

إن المجلس على علم تام بالتحديات التي يمثلها هذا الوضع، لأنه ما برح يعالج هذه التحديات يوميا. وبالنسبة لفنزويلا، وإنني على يقين أنه بالنسبة لكل دولة من الدول الأعضاء، كانت رغبتنا في وضع حد نهائي لكامل هذه المأساة الإنسانية والاجتماعية هي التي توجه جميع أعمالنا. وفي مسار عام ونصف العام ما برحنا نتخذ القرار تلو الآخر، اقتناعا منا بأن كل قرار لم يكن ضروريا فحسب وإنما مفيدا في السعي الى تحقيق هذه الأهداف. وقد تم اتخاذ ٣٦ قرارا وإصدار ٣٠ بيانا رئاسيا.

ومن ثم فإننا نود بادئ ذي بدء أن نشيد بمؤتمر لندن. وقد أيدنا بصورة منتظمة رئيسية المشاركين في جهودهما للوساطة والتفاوض. ودعمنا مقترحاتهما كما وردت في خطة السلام لجمهورية البوسنة والهرسك.

ولأسباب ليس لبلدي أن يحكم عليها، فإن كامل مقترحات المجلس لم يتم متابعتها لتصل الى غاياتها النهائية. وخطة السلم التي بذلت من أجلها جهود جبارة والتي كانت موضع الكثير من الثقة والأمل، وخاصة من جانب ضحايا الصراع، مازالت اليوم مجرد عملية وإطار مرجعي. وهي كما هي عليه تفتقر الى الدعم الذي يعطيها السلطة ويجعلها تكون على النحو الذي كان مرجوا منها: أي وسيلة لاستعادة العدالة بغية ضمان حقوق الجميع وأساسا يعول عليه لإقرار السلم.

ونتيجة هذا التخلي عن المسؤولية أصبح المجلس اليوم أداة تفتقر الى المصداقية في تحقيق أهدافها. ولقد قيل إن هذا ليس هو الحاصل، وإن خطة السلام مازالت سليمة وإن المسألة مجرد مسألة البحث عن أفضل سبيل لكفالة تنفيذها في نهاية الأمر، وبأن الاتفاق فيما بين الأطراف شرط مسبق أساسي، وإنه بغية تحقيق هذا من الملائم الشروع في ممارسة متزايدة للضغوط والجزاءات والعزلة. ولقد أشير الى أن هذه الحالة حالة لا تسمح إلا بمحاولة انقاذ ما يمكن انقاذه، بانتظار أوقات أفضل. وفي ٢٢ أيار/مايو، استبدلت خطة فانس - أوين فعليا بخطة عمل واشنطن. ومن الغريب أن الطرف الوحيد الذي لم يؤيد خطة فانس - أوين، أي الطرف الصربي، هو الطرف الوحيد الذي يؤيد بحماس خطة عمل واشنطن.

مع كامل الاحترام لزملائنا في المجلس، فنزويلا لا تؤيد هذه التقييمات والتوصيات لأنها تؤمن بأنها تتعارض والواقع. ونلحظ بقلق عميق أن الدول الكبرى تعتبر هذا الصراع لا يتصل بمصالحها

الاستراتيجية، وهذا بالتأكيد يتناقض مع النهج الذي استرشدت به منذ وقت ليس بالبعيد. وقد كان هذا النهج يستند الى عدم قبول حل الصراعات بالقوة، وعدم قبول تهديد السلامة الإقليمية لدولة عضو، وعدم الاعتراف بالمكاسب السياسية أو الإقليمية التي تحققت بالعدوان وبإرهاب "التطهير العرقي"، وبالحاجة الماسة الى ايجاد الحلول العادلة والمنصفة التي يتطلبها الصراع، وقبل كل شيء، الحاجة الى وضع حد نهائي للأزمة واحقاق العدالة، بالنظر الى السلسلة التي لم يسبق لها مثيل من الاساءات والجرائم التي اتسمت بها هذه الأزمة.

ومع ذلك، رغم جميع الدلائل على المراوغة والتكتيكات التعويقية وأعمال العدوان من جانب البعض ضد الآخرين، يسود شعور الآن بأن كل ما نحتاجه هو تدابير للاحتواء والوقاية: مناطق آمنة ومراقبون على الحدود، وجزاءات مشددة، وحظر الطيران فوق تلك المناطق وإنشاء محكمة للجرائم المرتكبة ضد القانون الانساني.

والأسئلة البديهية الآن هي: كيف؟ ومتى؟ وعلى أية أسس؟ وهل يمكن أن نعتقد بأن هذا الأسلوب سيقنع المعتدين بأن من الأفضل أن يتكرموا بإعادة ما سلبوه بالارهاب وبالقوة؟ وهل نحن حقا قادرون على الاعتقاد بأن هذه ستكون النتيجة الحتمية لهذا النمط من القرارات؟ نحن نرى أن الحال ليست كذلك. إن النتيجة الوحيدة الحتمية التي لا مفر منها التي يمكن استخلاصها هي أنه لم تتوفر العزيمة الثابتة فيما يتصل بهذا الصراع لمواجهة الوضع الذي نتسارع الآن الى الاعتراف به كأمر واقع، ولنضفي الشرعية على الحالة كأساس للحل الذي سيفرض حتما، إن عاجلا أم آجلا.

إن البرلمان الأوروبي، في دورته الأخيرة في أيار/مايو، وبرئاسة وزير خارجية الدانمرك، ناقش خطة العمل. وقد اتخذ البرلمان قرارا يعبر بوضوح عن عدم موافقته على الخطة، وهي خطة "تعطي الانطباع بتسليم اكليل الغار للمعتدين"، ويؤكد على الحاجة الى التقيد الصارم بخطة فانس - أوين للسلام.

وهو يدعو، بصفة خاصة، البرلمان الأوروبي والأعضاء الأوروبيين في مجلس الأمن الى عدم الموافقة على اعتبار نتائج العدوان الصربي، مع الأراضي التي استولى عليها الصرب بالقوة والإرهاب،

كأساس لاتفاق سلام. ويدعو المجلس الى تعزيز خطة تتضمن الوجود العسكري اللازم لنزع سلاح المعتدين الصرب.

ولا ينبغي أن نغفل هذا القرار الصادر عن البرلمان الأوروبي. فإن مضمونه وشرعيته السياسية، بصدورهما من هذه المنطقة الجغرافية الكبيرة والهامة التي تظهر فيها جرائم إبادة الجنس مرة أخرى، يسبغان عليه أهمية خاصة.

لقد شعرت أنه من الضروري أن أذكر ما ذكرته آنفا لأن مجلس الأمن يمر بمنعطف تاريخي في اضطلاعه بمسؤولياته. ومن ثم، فإن مغزى القرارات التي نتخذها من الآن فصاعدا يتجاوز الصراع الدائر في البوسنة والهرسك.

وبالنسبة لفنزويلا، ينطوي مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم على مصاعب خطيرة لم نتمكن من حلها خلال مشاوراتنا المكثفة. فهو يقترح مبادرة نجدها، من ناحية، غير كاملة في مداها، ومن ناحية أخرى، تتناقض مع أهدافه ذاتها. وفي هذا المشروع يركز المجلس على تلك المناطق التي لا تزال تحت الحصار والهجوم، في محاولة لإنقاذها. وهذا حسن وجيد. إلا أنه يوضح أيضا أنه يقوم بذلك في مواجهة التردد السياسي في الاضطلاع بنفس الدرجة من المسؤولية عن الهدف الأشمل والأهم المتمثل في توزيع منصف ونزيه للأرض بين مختلف طوائف جمهورية البوسنة والهرسك. إن الربط بين هذه المبادرة وخطة السلام سيكون مجرد ربط نظري طالما تنقصه الإرادة الحقيقية في تنفيذ الخطة. وفي ظل هذه الظروف، لا يزال تنفيذه يعتمد على الجانب الذي لجـــأ الى القوة، والذي يسيطر على الأرض ولا يزال يتحدى - دون عقاب - المجتمع الدولي والقيم التي يسعى الى تمثيلها.

يقترح مشروع القرار أيضا تمديد اجراءات الحماية لعدد معين من المراكز الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية من المسلمين، حيث تتركز أيضا أفواج اللاجئين والمشردين. وليست هذه المراكز اليوم سوى مناطق مطوقة تقع تحت الحصار الاقتصادي والعسكري، ولا بقاء لها إلا بنزوة المعتدي. وإن فنزويلا، كما ذكرنا من قبل لا تعارض النية الطيبة في علاج هذه الحالة. إلا أننا نختلف بشدة مع الطريقة المقترحة لتنفيذ هذا الهدف، وتقوم قناعتنا على أساس الطريقة التي تنفذ بها هذه "المناطق الآمنة"، على الطبيعة. فهي، على ما يبدو، بل هي في الحقيقة، ليست إلا مجرد محتجزات عرقية تحت جناح الأمم المتحدة. ونخشى أن تصبح هذه المنظمة ملتزمة الى ما لا نهاية بالرد على هذه الانحرافات وإطالتها.

وفي رأي وفدي، أن المناطقة الآمنة وفقا لما ذكر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وكما استنتجت شخصيا أثناء زيارتي الأخيرة لما يسمى بمنطقة

سريبرينيتسا الآمنة - يجب أن تكون اجراءات مؤقتة، وخطوات وسيطة في عملية السلم. ولا ينبغي أن تكون بديلا للسلم ولا حلا للمشاكل التي تواجهها الشعوب المهددة. وينبغي أن توفر الحد الأدنى من الأمان للحياة "العادية" لسكانه، وينبغي أن تكون مناطق مفتوحة يمكن فيها التحقق من احترام حقوق الانسان وتسليم المساعدة الانسانية دون عائق. ولا ينبغي أن تحصر الناس فيها كما لو كانوا في سجن.

وينبغي أن تضمن حرية التحرك الى داخل المنطقة والى خارجها، ووجودا عسكريا دوليا؛ ووجودا غير مقيد لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الانسانية الأخرى، بما فيها المجموعات غير الحكومية؛ والحق في المساعدة الانسانية؛ واحترام حقوق الانسان وحقوق الأقليات؛ والحصول المستمر على الخدمات الأساسية، مثل المياه، والكهرباء والمواصلات، وممارسة الأنشطة الاقتصادية.

وبالاضافة الى توفيرها الأمن ضد الهجوم العسكري - وهذا لن يكون ميسورا إلا بالاستيلاء على الأسلحة الثقيلة للصرب أو تحييدها - وكفالة المساعدة الانسانية، ينبغي أن تتمكن هذه المناطق من استعادة حكومتها المدنية، والشرطة المحلية، والمدارس، والأنشطة الانتاجية والخدمات الاجتماعية.

إن الشروط التي وصفتها تناقض تماما ما هو موجود اليوم فيما يسمى بالمناطق الآمنة، وإن مشروع القرار المعروض علينا لا يتعرض لنقاطها الأساسية. وينبغي أن نسميها بما هي عليه حقيقة: معازل، أو مخيمات لاجئين، أو سجون مفتوحة، أو مناطق تحت التهديد؛ ولكن لا ينبغي إطلاقا أن نغالط أنفسنا ونسميها "مناطق آمنة".

وربما يكون القائد باري فريوار، المتحدث باسم قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، قد وصف "المناطق الآمنة" على أفضل نحو حين قال عند رفض الصرب دخول قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة الى منطقة غورازدي بعد محاولتها دخولها لأكثر من شهر:

"إننا سنضع لافتة على مداخل غورازدي تقول:

'منطقة آمنة - بالغة الخطورة - لا تقترب'".

وفي هذا السياق، أود أن أقتبس من رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه موجهة الى رئيس مجلس الأمن من رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، السيد على عزت بيكوفيتش، جاء فيها:

"إن الوحدات الصربية شبه النظامية بدعم مباشر من الجيش اليوغوسلافي في صربيا، تواصل عدوانها في جميع أنحاء البوسنة والهرسك .

"والذي يمكّن المعتدي من فعل

كل هذا هو أنكم، أي مجلس الأمن، قد أوثقتم أيدينا بينما يقتل شعبنا ويدمر بلدنا.

"إنكم تقولون إنكم لا تريدون أن تتحيزوا في هذا النزاع. ولكنكم، يا أصحاب السعادة، قد تحيزتم، ضمنا وصراحة، في هذا النزاع عندما فرض المجلس حظر إرسال الأسلحة الى يوغوسلافيا السابقة وعندما قرر المجلس إعمال القرار نفسه بالنسبة الى البوسنة والهرسك، فإن حظر إرسال الأسلحة قد قدم مساعدة كبيرة للمعتدي المسلح تسليحا جيدا، وأضعف الضحية على نحو مأساوي. وهذا واضح للجميع في الوقت الحاضر.

"وآثار ذلك واضحة ومأساوية:

فإن ثلثي بلدنا محتل الآن؛ وما ينوف عن ٠٠٠ ٢٠٠ من المدنيين قد قتلوا؛ واقتلع أكثر من مليونين من المدنيين من بيوتهم؛ ودمرت المئات من المدن والقرى. وهذا هو الثمن الذي دفعه بلدنا وشعبه بسبب قرار غير موفق ولمعارضتكم التي لا تتزعزع لتصحيحه، ...". (S/25873، المرفق)

هذا موضوع ينبغي أن يقيمه المجلس من جديد بموجب أحكام المادة ١٥ من الميثاق.

إن الحجة الأساسية التي تطرح في المجلس لعدم تناول هذه المأساة بتصميم أكبر هي أنه لا توجد لدينا موارد عسكرية أو مالية كافية لوضع عدة آلاف من القوات العسكرية على الموقع. وإننا نسمع هنا مرة تلو أخرى أننا لا يمكننا أن نفعل أكثر من ذلك وأن هذا هو السبيل الوحيد لمنع البوسنة والهرسك من أن تفقد كل أراضيها. وبصراحة، ينبغي أن أذكر بأنه عندما اتخذ المجلس القرار الذي ترك الخيار للتحالف في أن يعالج مسألة اقتحام بلد عضو، الكويت، ونهبه والاستيلاء عليه، وزع المجتمع الدولي ٠٠٠ ٥٠٠ جندي، مع توزيع التكلفة الضخمة على مجموعة من البلدان. فقد كانت المصالح الحيوية ترتبط ارتباطا أوثق بتلك الأزمة من تخريب هذا البلد العضو الآخر، الذي لا يحظى باستجابة كريمة مثل تلك من المجتمع الدولي، ومع ذلك، ودون محاولة مني للمقارنة بين الحالتين، فإن هذه المأساة لها أبعاد أكثر إقلاقا، كما تبين من الجرائم التي لا يمكن وصفها ضد الانسانية. هناك حقا قيم أساسية ينبغي أن تكون لها أهمية استراتيجية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وقد اتصلت حكومة البوسنة والهرسك رسميا بالمجلس وأبلغته رفضها لأسلوب "المناطق الآمنة" بالذات كما ورد في مشروع القرار هذا. وهذا الموقف لم ينظر فيه حتى مجلس الأمن، رغم أنه تقليديا يهتم بآراء أطراف الصراع، ولا سيما اذا كانت فيها دول أعضاء.

وقد قام وفدي بنصيب نشيط للغاية في العمل على القرارات التي تنص على إنشاء "المناطق الآمنة" في سراييفو وسريبرينيتسا، وتوزلا، وجيبا وغورازدي وبيهاتش، ومن ثم فإننا لا يمكننا أن نعارض المفهوم. إن ما نعارضه هو الشكل الذي اتخذه هذه الاجراء الانساني في الواقع العملي.

لقد حاولنا، مع الأعضاء الآخرين في مجموعة عدم الانحياز، أن نسهم في تقديم حلول للمأساة وقد استفدنا من التبادل الصريح للآراء بشأن هذا الموضوع. ولم يكن ميسورا حل الخلافات الجوهرية التي تفصلنا عن الأعضاء الآخرين في المجلس فيما يتعلق بماهية الخطوات التي كان يمكن بها، وفقا لبعض الآراء، إظهار الارداة التي لا شك فيها بعدم السماح بدوام الحالة أكثر من ذلك وإعادة توجيه مبادراتنا بمفهوم مشترك للحلول المنشودة.

ربما كان تقييمنا متأثرا بالتجربة التي مررنا بها عندما زرنا، بمبادرة من المجلس، جمهورية البوسنة والهرسك ومنطقة سريبرينتسا الآمنة، كجزء من البعثة التي أرسلت قبل أكثر من شهر لتقييم الحالة والتقدم بتوصيات إلى مجلس الأمن. وفي ذلك الوقت، وصفت سريبرينتسا بأنها سجن مفتوح تمارس فيه الابادة بصورة بطيئة. وقلنا إن سريبرينتسا حالة طارئة وأنها يجب ألا تكون نموذجا يحتذى به. لماذا؟ لأن المنطقة الآمنة هذه - وهذا اسم على غير مسمى - تتحول فعلا إلى مخيم لاجئين يسيطر عليه ويشرف عليه المعتدون على اللاجئين.

وإذا ما كان لنا أن نستخلص نتيجة من هذا الصراع، ألن تكون أنه ينبغي أن نسلح جميعا، لأنه إذا ما كان للأمم المتحدة أن تفرض علينا حظرا، فإننا سنكون تحت رحمة أعدائنا؟ ما من أحد ينبغي له بطبيعة الحال - أن يخدع بهذا الحل الخاطئ. إن ما يجب علينا عمله هو أن نحترم ونطبق الأمن الجماعي الذي يضمن الحق في الدفاع عن النفس كما يكفله الميثاق.

بينما كنا نحاول التفاوض بشأن خطة السلام، فقدت البوسنة والهرسك ثلثي أراضيها. وأصبح شعبها ضحية جرائم وانتهاكات متزايدة على نطاق غير مقبول لم يسبق له مثيل. واليوم، هذه الدولة العضو في منظمتنا على وشك الاختفاء تحت وطأة الارهاب. إن الظروف تتطلب أن يتخذ المجلس اجراء حقيقيا لايقاف هذه الابادة. لقد حان الوقت لاتخاذ اجراء فعلا وليس لمجرد التظاهر باتخاذ اجراء.

لهذه الأسباب جميعا، سيمتنع الوفد الفنزويلي عن التصويت على مشروع القرار المعروض على المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل فنزويلا عن الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن باكستان حكومة وشعبا لا تزال تتابع بألم عميق وقلق بالغ المأساة الواقعة في جمهورية البوسنة والهرسك. إن السكان المدنيين العزل في ذلك البلد، لا سيما المسلمون، تعرضوا ولا يزالون يتعرضون لعدوان سافر، وانتهاكات خطيرة لأبسط حقوق الانسان والحريات الأساسية، والابادة عن طريق الممارسة الخبيثة، ممارسة "التطهير الاثني".

إن الأزمة في جمهورية البوسنة والهرسك تفرض تحديا تاريخيا على المجتمع الدولي. وما نفعله في البوسنة والهرسك قد يحدد أيضا مسار عصر ما بعد الحرب الباردة.

إن باكستان لا تزال تحث وباستمرار المجتمع الدولي، وبخاصة المجلس، على التصرف بسرعة وبحسم على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا نزال نحبذ أن يتخذ مجلس الأمن الاجـــراء

الحاسم السريع الشامل بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لانفاذ قراراته، والاذن باستخدام جميع التدابير الضرورية، بما في ذلك استخدام الضربات الجوية ضد أهداف استراتيجية رئيسية لوقف العدوان الصربي، وعكس اتجاهه بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة نتيجة استخدام القوة و "التطهير الاثني" والاستعادة الكاملة لسلامة جمهورية البوسنة والهرسك الاقليمية ووحدتها وسيادتها.

إن منظمة المؤتمر الاسلامي لا تزال تؤيد بقوة أيضا الانهاء المبكر الفعال للعدوان ضد جمهورية البوسنة والهرسك. ومنذ نشوب الأزمة، عقدت المنظمة اجتماعين طارئين واجتماعا للمكتب الموسع. وفي المؤتمر الاسلامي الحادي والعشرين لوزراء الخارجية الذي عقد في كراتشي في نيسان/ابريل من هذا العام، اتخذ قرار يطالب باتخاذ اجراء سريع حازم لانهاء العدوان واستعادة سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الاقليمية، كما طالب - في جملة أمور - بتحييد الأسلحة الثقيلة، ومنع امدادات الأسلحة عن الصرب، وانشاء مناطق آمنة يمكن للسكان أن يعيشوا فيها في ظل ظروف طبيعية نسبيا.

وإنني أود أن أذكر بشكل قاطع تماما أن وفد بلادي يقدر تماما ويؤيد الفحوى الأساسي لمشروع القرار هذا، وسيعمل بدقة على تنفيذه بعد اصداره. وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا عرض حكومة باكستان بتوفير قوات لعمليات حفظ السلام في جمهورية البوسنة والهرسك. واود أن أشير إلى أن باكستان، جنبا إلى جنب مع سائر أعضاء المجلس من مجموعة بلدان عدم الانحياز، كانت من مؤيدي مفهوم المناطق الآمنة الذي أدى إلى اصدار قراري مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٤ (١٩٩٣) كاستجابة فورية لحالة طارئة بغية حماية الأرواح. ومع هذا فإن التجربة في سريبرينيتسا وجيبا وغورادزي تبين العيوب الرئيسية لهذا المفهوم عند عدم توفر التزام المجتمع الدولي بدعم خطة فانس - أوين للسلام. لقد شعرنا أيضا بأنه من الضروري أن نبين ونحدد بوضوح مفهوم المناطق الآمنة، وانه لكي نكفل التنفيذ الملائم، من الضروري أن ندرج هذا المفهوم - آخذين في الاعتبار آراء الأمين العام - في مشروع القرار قبل اعتماده.

إن وفد بلادي يقدر روح التوفيق التي أبداها المشاركون في تقديم مشروع القرار في ادراج تعديلات كثيرة جدا اقترحتها المجموعة. ومع هذا، نرى أن مشروع القرار الحالي لا يزال ينقصه تناول بعض المسائل الجوهرية في الصراع في جمهورية البوسنة والهرسك. ونحن نخشى من أنه ما لم تكمل التدابير الواردة في مشروع القرار باجراءات انفاذ ملائمة اخرى يتخذها المجلس في إطار زمني محدد وكجزء من خطة شاملة، فإن الحالة على الساحة قد تجمد لصالح الصرب. إن المناطق الآمنة قد تصبح مخيمات لاجئين مستديمة يحيط بها الصرب الذين سيحتفظوا بالسيطرة الكاملة على تحرك الناس والسلع. وفي ظل الظروف الحالية، لن يفيد الابقاء على الوضع القائم الا المعتدي. ويود وفد بلادي أن يؤكـــد مجددا

أن المجتمع الدولي ينبغي له ألا يقبل أو يعترف تحت أي ظرف من الظروف - ولو ضمنا - بعواقب العدوان و "التطهير الاثني".

إن وفد بلادي يرى أن نمط المناطق الآمنة كما ورد في مشروع القرار الذي يزمع المجلس اصداره لا يتفق اتفاقا تاما مع شواغلنا السياسية والانسانية الأساسية. إن تلك الاستراتيجية لا يمكن أن تكون مقبولة إلا إذا التزم المجتمع الدولي بالتنفيذ الكامل لخطة فانس - أوين للسلام، وبخاصة أحكامها المتعلقة بالترتيبات الاقليمية لطوائف البوسنية المسلمة. إن جميع المناطق البوسنية المسلمة، كما حددت في خطة السلام، وكذلك سراييفو، ينبغي أن تعلن مناطق واقعة تحت حماية الأمم المتحدة، وتلك المعلنة فعلا بأنها مناطق آمنة ينبغي منحها الحد الأقصى من الحماية. ولهذه الأسباب فإن وفد بلادي مضطر للامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

إن الحاجة إلى انهاء الأزمة في البوسنة والهرسك لم تكن أبدا أكبر مما هي عليه الآن. ووفد بلادي يحث بقوة مجلس الأمن على أن يتخذ بسرعة مزيدا من الخطوات الضرورية، بما في ذلك رفع حظر الأسلحة عن البوسنة والهرسك، وذلك اتفاقا مع حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق، وتحييد الأسلحة الثقيلة ومنع امدادات الأسلحة عن المعتدين، وتعزيز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لعملية الانفاذ.

السيد اوبراين (نيوزيلندا)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي يطلب من مجلس الأمن اصداره اليوم قرار هام. إن هناك ملامح عديدة للقرار المقترح تجعل من الواضح تماما أن مشروع القرار هذا ليس - ولا يمكن أن يكون - الرد الكامل على الاعتداء والعنف المروعين المستمرين داخل البوسنة. إن الحقيقة المؤلمة أن المناطق الآمنة - وهي كما حددتها بالفعل قرارات سابقة لمجلس الأمن أيدتها نيوزيلندا، لتلبية احتياجات انسانية فورية - لم تحترم. إن أرواح الناس في تلك المناطق لا تزال معرضة للخطر نتيجة العدوان الصربي. والجهد الانساني يتداعى بسبب المنع الذي يفرضه الصرب والذي ليس له مبرر على الاطلاق.

إن مشروع القرار، كما هو عليه، ليس إلا خطوة أولى على طريق العودة الى العدالة والتعقل والقانون في جميع أنحاء البوسنة. ومشروع القرار يوضح هذه النقطة على نحو بين، ومن الأهمية الكبرى بمكان أن يفعل ذلك. إن مثل هذا القرار يجب أن يكون له إطار سياسي، ومن دون هذا الإطار سيكون ايماءة لا معنى لها من جانب المجلس بأن يفكر في اعتماد مثل هذا القرار.

لقد درست نيوزيلندا بعناية فائقة الموقف الذي ينبغي أن تتخذه فيما يتعلق بهذا القرار المقترح الذي هو، كما قلت، ليس إلا خطوة أولى. إن هناك ميزة، وهي تعلو جميع الميزات الأخرى، نرى وجوب التأكيد عليها هنا ومؤداها أن القرار نصا وروحا يوضح أنه إذا اتخذ المجلس هذا القرار، يجب على الصرب أن يوقفوا فورا وعلى نحو حاسم عدوانهم وهجوماتهم الوحشية على المناطق المذكورة في مشروع القرار. وما لم يفعلوا هذا، يمكن أن يتلو ذلك ردة فعل تتمثل في ضربات جوية.

والآن، من الأهمية الحيوية بمكان، في رأينا، أن تفهم هذه الرسالة بوضوح ومفادها أنه إذا رفض الصرب التخلي عن عدوانهم، فإن القرار لا يحتاج الى أي دراسة أخرى من جانب المجلس، أو تقرير اضافي من الأمين العام، أو حتى اجتماع آخر لمجلس الأمن نفسه. والقرار لا يحتاج حتى الى تعزيز قوة الأمم المتحدة للحماية قبل ذلك. ويمكن اتخاذ إجراء على الفور بموجب أحكام الفقرة ١٠ من مشروع القرار. إن المواعيد النهائية ليست مطلوبة، لذلك إذا منعت قوة الأمم المتحدة للحماية من تنفيذ مهامها على الأرض وفقا لمشروع القرار هذا، بما في ذلك منعها من الوصول الى أية منطقة، وإذا ظلت المساعدة الانسانية تتعرض للعرقلة واستمر العدوان، فإن الإجراءات بموجب مشروع القرار هذا ستتخذ ويجب أن تتخذ باعتبارها الخطوة الأولى.

سيدي الرئيس، ان نيوزيلندا شاركت في ظل توجيهكم القدير وعلى مر الأيام القليلة الماضية في المشاورات غير الرسمية، فضلا عن تبادل وجهات النظر على المستوى الثنائي بهدف، في جملة أمور، هو صياغة القرار المقترح نصا وروحا صياغة واضحة فيما يتعلق بهذا الشأن الحيوي المهم. ومما له أهمية كبيرة لنا، ومما يبعث على الاطمئنان البارز والحيوي، أننا لم نواجه أي شكوك حيال نية التنفيذ الفوري في القرار المقترح فيما يتعلق بالمناطق المعينة حسبما ذكرت. ان استخدام القوة الجوية أمر وشيك ما لم يكف الصرب حالا وسريعا عن القيام بما يفعلونه.

على هذا الأساس، ستصوت نيوزيلندا إذن مؤيدة مشروع القرار. إن علينا أن نبعث برسالة واضحة الى الصرب الآن مفادها أن يوقفوا على نحو حاسم أنشطتهم في هذه المناطق الآمنة المحددة وحولها، أو مواجهة العواقب بسرعة. وأي رسالة تقل عن ذلك - كخطوة أولى - ستكون، في رأينا،

مضـــرة للغايـة بسمعة المجلس، وبالتأكيد بالأمم المتحدة بكاملها. إن اعتماد مشروع القرار هذا، اليوم، واستمرار الهجومات الصربية وعدم قيامنا بأي عمل سيضع موضع الشك الخطير مصداقية المجلس، ويتعين علينا جميعا أن نشعر بالقلق إزاء ذلك.

إن نيوزيلندا تعترف بالمسؤوليات الخاصة الملقاة على عاتق الدول الأعضاء التي ستتولى تنفيذ المهام المطلوبة بموجب الفقرة ١٠. ونعترف بالعبء الثقيل الملقى على عواتقها، وبخاصة البلدان الرئيسية التي اقترحت اليوم مشروع القرار للبت فيه. وحالما يتخذ هذا القرار، فإن ذلك يعني أن جميع الأعين ستتجه اليها، وستكون التوقعات كبيرة للغاية. ونيوزيلندا تعترف أيضا بالجهود الكبيرة التي يبذلها قادة قوة الأمم المتحدة للحماية ميدانيا في البوسنة وتثني عليها، وهم يتحملون أيضا مسؤولية جسيمة. ولكن في حال لم يوقف الصرب أعمالهم العدوانية، يجب على جميع الذين يتحملون هذه المهام الجسيمة أن يكفلوا، رهنا بالاعتبارات التعبوية في الميدان، أن هذا الإجراء المنصوص عليه في القرار الحالي سيتخذ بسرعة عن طريق استخدام القوة الجوية. وبعبارة صريحة ومباشرة، فإن مشروع القرار يشكل تعليمات سياسية موجهة من المجلس الى قادة قوة الأمم المتحدة للحماية عن المرحلة الراهنة.

إننا نعلم - وقد أصغينا بانتباه الى البيانات التي سبقت بياني هذا - ان بعض زملائنا في المجلس يشككون في سلامة وفعالية القرار المطلوب أن نتخذه اليوم. ونيوزيلندا تعتقد أنه، بما أمكن من الناحية الانسانية، وبسبب المضامين الخاصة والهامة التي يتصف بها مشروع القرار المعروض علينا والتي تكلمت عنها، ينبغي للمجلس أن يسعى الى تحقيق توافق في الآراء على هذه المسألة الحيوية والهامة.

إن نيوزيلندا ستصوت، بناء على الأسس التي أوجزتها للتو، مؤيدة مشروع القرار.

السيد جيسس (الرأس الأخضر)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بلدي، شعبا وحكومة، يتابع الصراع في جمهورية البوسنة والهرسك عن كثب ويشهد ببالغ السخط وبشعور يتصف بالانكار الأعمال العدوانية والوحشية التي ترتكب ضد الشعب البوسني. بالطبع، إن ما يثير شعورنا بالرعب هو رؤية الجرائم الفظيعة التي يتكرر ارتكابها بأشد الوسائل وحشية. إننا، مثلنا مثل الأغلبية الساحقة في المجتمع الدولي، نستنكر وندين بالفعل السياسات والأساليب الجائرة التي تمارسها الأطراف المتحاربة، ولاسيما الصرب، في هذا الصراع. ف "التطهير الإثني" هو طريقة خسيسة للسيطرة على الأراضي، وقصف المدن على نحو متعمد ومنتظم مستهدفا السكان المدنيين هو أسلوب اجرامي لشن الحروب، وقد أدانه القانون الانساني الدولي منذ زمن بعيد.

إن الاعتبارات الانسانية التي أوجدت القانون الانساني الدولي وعملت على تطويره لقرون، يجري تجاهلها في هذا الصراع تجاهلا كاملا ومنتظما، ولكن ما يزيد من شعورنا بالجزع هو عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ عمل من شأنه أن يضع حدا لهذه المأساة. إن جرائم مروعة ترتكب تكرارا، والأراضي تحتل ناحية بعد ناحية بوسائل بعضها أو جميعها وسائل لا انسانية، وقتل السكان المدنيين بات هدفا يوميا، وما من شيء على الاطلاق حركنا، لاسيما من لديهم منا الوسائل ويتحملون مسؤولية خاصة في ميدان صون السلم والأمن، في اتجاه القيام بعمل لردع الاعتداءات واصلاح هذه الحالة.

إن بلدي ينتمي الى مجموعة البلدان التي تؤيد اتخاذ الإجراء المناسب من جانب هذا المجلس بغية التصدي للتحديات التي يفرضها هذا الصراع وتوفير استجابة فعالة لها، لأننا نعتقد أنه في عالم محفوف بعشرات الصراعات المحتملة، ينبغي للمجلس أن يبعث برسالة، عبر ما يقوم به من أعمال وليس كلمات، مفادها أنه هو المسؤول وفقا لما نص عليه الميثاق، وأنه لن يتسامح في العدوان أو استخدام القوة كوسيلتين لحل الصراعات ولن يتركهما يمران دون عقاب. ومما نأسف له أن هذه الرسالة لا يزال يتعين أن نبعث بها فيما يتعلق بالبوسنة.

وليكن أملنا أن يحدد مشروع القرار المعروض علينا اليوم اتجاه نهج جديد من جانب المجلس في معالجة النزاع في البوسنة والذي سيجعله في نهاية المطاف يؤكد مسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق بطريقة فعالة.

والواقع أن مشروع القرار هذا للمرة الأولى، وكخطوة أولى، يلزم قوة الأمم المتحدة للحماية باتخاذ اجراءات عسكرية دفاعية لحماية المناطق الآمنة وسكانها المدنيين من الهجمات والقصف المدفعي. فاذا لم يظل القرار نصا ميتا نظرا لعدم الرغبة في تنفيذه - ونأمل باخلاص ألا يكون الحال كذلك - عندئذ نعتقد أن هذا المجلس قد بدأ أخيرا ادارة هذا الصراع على نحو فعال بهدف تحديد مسار للعمل يؤدي الى حل عادل ودائم. ونتطلع الى تقرير الأمين العام بشأن منهجية تنفيذ القرار في أقرب وقت ممكن.

ونحيط علما بحقيقة أن مشروع القرار يلزم قوة الأمم المتحدة بحماية المناطق الآمنة كخطوة أولى، وأن هذا المجلس على استعداد للنظر فورا في اتخاذ تدابير جديدة أشد. ونحن نفهم أن كوننا نوفر اليوم من خلال مشروع القرار حماية المناطق الآمنة لا يعني بأي شكل من الأشكال أن "المناطق غير الآمنة" مباحة للاغتصاب، اذا جاز التعبير.

ونلاحظ أيضا أن مشروع القرار يؤكد أن المناطق الآمنة هي تدبير مؤقت، وأن الهدف الأساسي يظل يتمثل في عكس الآثار المترتبة على استخدام القوة والسماح لجميع الأشخاص المشردين من ديارهم بالعودة اليها بسلام، بدءا بجملة أمور أخرى منها التنفيذ الفوري لأحكام خطة فانس - أوين في المناطق التي اتفقت بشأنها الأطراف المعنية مباشرة. ولذلك فاننا نتوقع من المجلس أن يتخذ اجراءات فعالة أخرى لتحقيق هذا الهدف المعلن.

واننا نتقدم بالشكر لمقدمي مشروع القرار على جهودهم في مراعاة الشواغل المشروعة للوفود الأخرى، بما فيها وفد بلادي. وعلى الرغم من أن مشروع القرار لا يتناول جميع الشواغل التي أعربنا عنها في سياق التفاوض بشأنه، نعتقد أنه استوعب ما يكفي من التحسينات بما يضمن تصويتنا عليه بالايجاب.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وانني لعلى ثقة بأنكم ستنجزون أعمالنا بمهارة واحتراف. اسمحوا لي أيضا أن أشيد بالسيد فورنتسوف سفير الاتحاد الروسي على الطريقة الفعالة والجديرة بالاكبار التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

يشعر وفد بلادي بأن الكثيرين منا، كما بينت ذلك بعض الاجراءات التي اتخذها المجلس مؤخرا، قد استقبلوا بالتقدير المد المتصاعد في الرأي العالمي ضد الفظاعات المستمرة في البوسنة، والمطالبة بوقفها. ومن الواضح أنه ليس بمقدور بلادي أن تزعم بأنها قوة عسكرية أو اقتصادية كبرى تستطيع أن ترجح الموازين في المواجهات العالمية. ولكننا نفهم فهما كاملا محنة الكثيرين من "الشعوب الصغيرة" في العالم، مثل البوسنيين، الذين يرفض أحياؤهم وأمواتهم، وحياتهم وموتهم، أن يصبحوا طي النسيان. وقد ينبغي علينا في النهاية أن نتقدم بالشكر للصرب الأشرار لأنهم أيقظوا "الأغلبية الصامتة" في العالم، ولأنهم حفزونا بالخجل الى اصدار صرخة موحدة باطراد: "كفى"! فنحن على استعداد لأن نكون في عداد أولئك المتأهبين لعمل كل ما في وسعهم لوقف ما سمي وبحق إهانة أخلاقية وشرا.

اننا نشتاط غضبا لأن تكرار الفظاعات المرتكبة بلا هوادة في البوسنة تبدو دوما هي نفسها، إلا أنها تزداد سوءا. فالقصف المدفعي الذي لا يتوقف للسكان المدنيين، ومعسكرات الاعتقال وذبح الأبرياء من النساء والأطفال، وعمليات الاغتصاب واسعة النطاق، ورفض إيصال المساعدات الانسانية الماسة لضحايا هذه الحرب، لهي كلها أدلة على الجهود الصربية الرامية لفرض حل نهائي. وربما الأسوأ من ذلك كله، وجود اعتقاد بأن الصرب لم يتفاوضوا في الواقع قط بحسن نية، وأن انكارهم المتكرر لما أقسموا عليه يشير الى طبيعة اجرامية وكلبية تضاهيان الأسوأ في التاريخ الأوروبي. لقد استغل الصرب تقريبا كل عمل من أعمال حسن النية وكل اجتماع للسلم، وكل محاولة للتوصل الى وقف منصف لاطلاق النار، من أجل زيادة تفوقهم العسكري. فنحن لا نستطيع أن نصدقهم بعد اليوم أو نصدق قادتهم.

فاذا كان هناك في ركن ما من عالم الدبلوماسية الضبابي خطة خفية تهدف الى القبول في نهاية المطاف بالعدوان الصربي وثماره بحيث أن كل ما نقوله ونفعله الآن هو تمثيلية في الأســـاس، وأن الخسائر في الأرواح، والبيوت المهدمة والمعاناة والموت كلها هباء، عندئذ علينا أن نكون على استعداد لاضافة فصل آخر الى ميثاق الأمم المتحدة بعنوان "الكلبية الدولية والخداع الدولي".

ولكن اذا كنا نعتزم الالتزام بروح وأحكام خطة فانس - أوين، والمبادئ الدستورية التسعة، وخريطة المقاطعات، والترتيبات المؤقتة وترتيبات السلم، عندئذ فان من المأساوي ومما لا معنى له على حد سواء السماح للصرب بمواصلة ارتكاب فظاعاتهم وعدم الوقوف في وجههم، على حساب العديد من الأرواح، ومواصلة الاستيلاء على المزيد من الأراضي التي لا نريد لهم الاحتفاظ بها. إذن ينبغي أن نفعل شيئا فورا.

ان للحكومة البوسنية، بالتأكيد، الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس ضد الهجوم المسلح، ولا يمكن لأحد أن يزعم بأن المجلس قد اتخذ التدابير "الضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين" في هذه المنطقة. لذلك، وعلى الأقل، فنحن نشعر بأنه ينبغي رفع حظر السلاح المطبق على الحكومة البوسنية. وعلينا أيضا أن نزيل الأسلحة الصربية الثقيلة اذا لم يعمل الصرب على إزالتها بأنفسهم، وينبغي أن نكون على استعداد لحماية ايصال المعونة الانسانية. والآن فاننا نتحدث عن مفهوم جديد تقدمنا به نحن مجموعة دول عدم الانحياز منذ بضعة أشهر والذي شكل أساسا للقرارين ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٤ (١٩٩٣).

هل "المناطق الآمنة" إذن، هي الجواب؟ قد يكون ذلك هو الحال من أجل احتواء الحالة الجهنمية في المستقبل القريب. ومع ذلك، فان العالم بأجمعه قد أثار الشكوك حول المفهوم برمته، بوصفه يفتقد الصلة بالحل السياسي العام، فضلا عن الخوف الحقيقي من أن يؤدي المفهوم الى اسباغ الشرعية على "التطهير العرقي" والوضع القائم - وهو وضع أنشأه الصرب - وذلك الى حد كبير بسبب عدم استعداد المجتمع الدولي ولو حتى للتلويح بسيوفه. مرة أخرى، هناك خوف مشروع من أن تترجم "المناطق الآمنة" على أنها البديل الوحيد لخطة سلام مقبولة، وأن المفهوم هو مجرد تعبير مخفف "للغيتوات" أو "معسكرات الاعتقال" للاجئين ليس لديهم ما يتطلعون اليه من حيث تحقيق حياة عادية - سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا - في المستقبل المنظور.

ومثل جميع القرارات السابقة، فان مشروع القرار الحالي يؤكد أن البوسنة والهرسك هي عضو في الأمم المتحدة لا يقل شأنا عن أي عضو منا. إلا أن الخوف مازال سائدا من أن السياسة الحالية المتمثلة في "المناطق الآمنة" يمكن أن تتحكم على هذا الشعب التاعس بوجود هش على الطريقة الفلسطينية. وهذا الشك قد طبع أساسا المفاوضات المضنية والشاقة التي أجرتها حركة دول عدم الانحياز مع مقدمي مشروع القرار هذا، بالاضافة الى بقية أعضاء المجلس.

ان مشروع قرار "المناطق الآمنة" يمكن أن يعد من نواح عديدة حدا فاصلا في تاريخ النزاع البوسني. ولقد رأى مقدموه أن من المناسب القبول بعدد من التدابير القوية، التي من شأنها - اذا كانت صادقة وجرت متابعتها - أن تشكل أساسا لوقف أعمال القتل على المدى القريب، وإيجاد حل للأزمة على المدى البعيد. فهناك إعادة تأكيد واضحة لسيادة البوسنة وسلامتها الاقليمية، وأن "التطهير العرقي" والآثار المترتبة عليه، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ينبغي عكسها، وتأييد خطة فانس/أوين بوصفها الهدف المتواصل لحل هذا الصراع. والواقع أن مشروع القرار يتضمن العديد من الكلمات التي لا موارية فيها.

إلا أننا يجب أن نتوقع أن يختبرنا الصرب وأن يتحدونا ويعرقلوا عملنا. فهم يرون أنهم انتصروا وأنه لا بد من الثناء على الغرب لالتماسه "نهجا أكثر واقعية". من ثم، يجب حماية المناطق الآمنة وإعادة تأهيلها وتزويدها بالحاجات والخدمات الانسانية الأساسية. ويتعين علينا أن نستعد لأن نجعل الصرب يفهمون على نحو قاطع أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحمل المزيد، وأن التدابير المشار اليها في مشروع القرار سيجري تنفيذها. وينبغي وضع مراقبين للأمم المتحدة على حدود يوغوسلافيا رغم الاعتراضات. ولا بد من إزالة المدفعية الصربية الثقيلة من المناطق المجاورة للمناطق الآمنة.

إن عالمنا هو عالم شبكة الـ س. إن. إن. فإذا كانت نتائج مشروع القرار هذا نفس النتائج السابقة - القتل والمجاعة والوحشية الصربية - فقد يضطر العالم الى أن يقبل بحقيقة أن الأمن الجماعي الدولي لا وجود له.

ووفدي، إذ يأخذ في الاعتبار هذه التحفظات العديدة والشعور بأن الحالة ستتكرر، يؤيد مشروع القرار بعد تفكير دقيق ويقبل بحسن نية ما أكده بقوة الأعضاء الذين قدموا مشروع القرار بأنهم يقصدون بالفعل ما يقولونه هذه المرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25870 للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، المغرب، الملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: باكستان، فنزويلا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٣ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء مع امتناع عضوين عن التصويت. بهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد باعتباره القرار ٨٣٦ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ساردنبرغ (البرازيل)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوت وفد البرازيل تأييدا للقرار ٨٣٦ (١٩٩٣). إننا نرى أنه خطوة أخرى في عملية لا تزال أمامها جولات كثيرة، ولا يزال هدفها النهائي تحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع الوحشي الذي يحتدم في البوسنة والهرسك.

تتابع الحكومة البرازيلية بخوف مستمر تفاقم الحالة الانسانية في البوسنة والهرسك حيث يبدو أن الانتهاكات المستمرة للقانون الانساني الدولي وعرقلة الجهود الانسانية بشكل مفرط أصبحت القاعدة غير المقبولة السائدة. ولا يمكن لوفدي إلا أن يؤيد اجراءات مجلس الأمن الرامية الى تخفيف محنة شعب البوسنة.

القرار الذي اتخذه المجلس اليوم ينبغي، في رأينا، أن يفهم على أنه إجراء مؤقت وأن له هدفا مزدوجا هو من ناحية أن يحافظ، على الفور أو في المدى القصير جدا، على سلامة السكان في المناطق الآمنة ويوفر حدا أدنى من شروط المعيشة لهم؛ ومن ناحية أخرى أن يعيد، في مرحلة لاحقة يجدر التوصل اليها في أسرع وقت ممكن، الحياة الى طبيعتها في تلك المناطق. وتحقيق هذه الشروط هو المعيار الذي ستقاس به فعالية هذا القرار.

يجب ألا يساور أحدا أي شك في أن هذا القرار لا يمكن أن يعتبر ردا مثاليا ولا نهائيا من جانب مجلس الأمن على هذا الصراع. انه، رغم أوجه القصور التي تكتنفه، يشكل خطوة محددة ويجسد تغيرا نوعيا هاما في الطريقة التي عالج بها المجلس هذه المسألة حتى الآن.

وقد تم الاعراب أكثر من مرة خلال المفاوضات التي أدت الى اعتماد هذا القرار عن شواغل مفادها أن مفهوم المناطق الآمنة الحالية يمكن أن يؤدي الى تجميد الحالة الراهنة ومكافأة الجبروت العسكري على حساب الطائفة المسلمة. وبالاضافة الى التأكيدات التي قدمت بخلاف ذلك، وبغية الاستجابة لهذا الشاغل المشروع، نرى أنه من الضروري استكمال القرار المتخذ للتو بتدابير اضافية في الوقت المناسب.

ولا يزال وفدي يعتقد أن الحل النهائي للصراع الفتاك في البوسنة والهرسك لا بد أن يتحقق عن طريق المفاوضات والسبل السلمية، وأن خطة السلم التي وضعها السيد سايروس فانس واللورد أوين، في هذا الصدد، لا تزال تحتفظ بقيمتها الكاملة.

وبينما ينبغي أن يبقى هذا الهدف الغرض الأساسي لجهود المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن، يحدونا أمل وطيد بأن يكون القرار المعتمد اليوم، برغم جوانب النقص التي ينطوي عليها، واقعيا وفعالا وأن يترك أثرا مباشرا على تخفيف حدة المعاناة التي يعجز عنها الوصف والتي فرضت لفترة طويلة على شعب البوسنة والهرسك البريء.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد كان الوفد الروسي بين مقدمي مشروع القرار الذي اعتمده مجلس الأمن للتو والذي ينص على تدابير لضمان الاحترام الكامل لنظام المناطق الآمنة في جمهورية البوسنة والهرسك. وتحقيقا لهذا الهدف، يتضمن القرار مجموعة هامة من التدابير الفعالة للغاية والتي يمكن تطبيقها فعلا. بهذا، اتخذ مجلس الأمن خطوة ملموسة صوب تنفيذ برنامج العمل المشترك الذي اعتمده في واشنطن في ٢٢ أيار/مايو وزراء خارجية كل من الاتحاد الروسي واسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويرمي هذا البرنامج الى إعطاء عملية التسوية في البوسنة والهرسك الفرصة لالتقاط الأنفاس والى استقرار الحالة في المناطق الحساسة الأخرى من يوغوسلافيا السابقة.

لقد حدد المشاركون في اجتماع واشنطن لأنفسهم، في مقترحاتهم التي تعزز نهجهم السياسية السابقة، هدفا يأخذ في الاعتبار دينامية الحالة يتمثل في البحث العملي عن سبل لإخماد النار البوسنية وتحقيق تسوية سياسية دائمة على أساس الحفاظ غير المشروط على جمهورية البوسنة والهرسك كدولة موحدة.

ويستند برنامج واشنطن أساسا الى استصواب التنفيذ التدريجي والمتسق لخطة فانس - أوين. ويمثل البرنامج صفقة متوازنة من الاجراءات في مختلف المجالات، وهو موجه الى جميع أطراف الصراع. هذا بالاضافة الى أنه يؤكد الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة الانسانية الى البوسنة والهرسك؛ ويقر مفهوم المناطق الآمنة؛ ويحدد بوضوح المسائل المتعلقة بإغلاق حدود ذلك البلد، بما في ذلك وضع مراقبين دوليين. وقد أكد المشاركون في اجتماع واشنطن من جديد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة من جانب أطراف الصراع.

وهذا كله يشكل خطوات حقيقية ضرورية لاستعادة الاستقرار في يوغوسلافيا السابقة. ولكن برنامج واشنطن لا يستبعد اتخاذ تدابير جديدة أكثر حزما: فلم يقرر اتخاذ أو استبعاد أي تدبير.

إن لب إعلان الدول الخمس هو الجهد الرامي الى الحفاظ على عملية التسوية اليوغوسلافية وبصورة رئيسية البوسنية - في إطار سياسي. كما أنه جهد لمنع المجتمع الدولي من الانسياق الى حل عسكري للمشكلة، لأن هذا الحل سيؤدي الى طريق مسدود، والى ضحايا جديدين والى الدمار.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في الأيام الأخيرة في عدد من الأماكن في جمهورية البوسنة والهرسك التي سبق إعلانها مناطق آمنة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣)، والمعاناة المستمرة للبوسنيين، الذين حرموا من أبسط سبل البقاء، يجعل من الضروري أن نوسع على الفور ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، حتى نكفل، من الناحية العملية، نظام المناطق الآمنة، وبصفة خاصة ردع العدوان، ومراقبة وقف إطلاق النار، والسماح بإيصال المساعدة الانسانية دون عائق.

إن الوفد الروسي على اقتناع راسخ بأن تنفيذ هذا القرار سيكون خطوة عملية هامة يتخذها المجتمع الدولي تؤدي بصورة حقيقية الى وضع حد للعنف ووقف إطلاق النار على أراضي البوسنيين الذين عانوا طويلا. ومن ثم، فإن أية هجمات عسكرية أو اطلاق للنار على المناطق الآمنة أو قصفها، وأي توغل عسكري في هذه المناطق، وأية عرقلة لإيصال المساعدة الانسانية إليها، سيقتضي من قوات الأمم المتحدة وقفها باستخدام جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك استعمال القوة المسلحة. وسيكون هذا عنصرا هاما في استقرار الوضع في تلك المناطق وتخفيف معاناة السكان المدنيين.

إننا نأمل أن تبدي جميع الأطراف في الصراع استعدادها للتعاون على أساس القرار المتخذ توا، الذي يشكل مرحلة هامة نحو تهيئة الظروف اللازمة للتنفيذ الثابت لخطة السلام. إن وقف اطلاق النار ووضع حد للعنف - وهذا هو الغرض الرئيسي للقرار المتخذ اليوم - هو وحده الذي يمكن أن يؤدي الى تحرك حقيقي نحو التسوية السلمية للأزمة البوسنية.

وإن الاتحاد الروسي، من جانبه، سيواصل جهوده النشطة، بصورة فردية وجماعية، للتوصل الى حل سلمي سريع للأزمة اليوغوسلافية.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): دعوني أبدأ، سيدي الرئيس، بتهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس. إننا نتطلع الى شهر رائع معكم. كما أننا ممتنون للعمل الهائل الذي قام به ممثل الاتحاد الروسي، السفير فورونتسوف.

إن حكومة بلادي يسعدها أن مجلس الأمن اتخذ هذا القرار بإنشاء مناطق آمنة في جمهورية البوسنة والهرسك. لقد شاركنا في تقديم هذا القرار لأننا رأينا فيه وسيلة لإنقاذ الأرواح في تلك الجمهورية المعذبة وتسهيل وصول الاحتياجات الإنسانية الى الشعب البوسني.

نحن ملتزمون بالعمل مع المجتمع الدولي لإنهاء هذه الحرب المريعة وتحقيق تسوية دائمة ومنصفة. إن القرار الحالي ليس نهاية العملية، ومقدميه لم يقصدوا به ذلك على الإطلاق.

ودعوني أتكلم بصراحة. لقد صوتت الولايات المتحدة لصالح هذا القرار بلا أية أوهام. فهو ليس سوى خطوة مؤقتة - لا أكثر ولا أقل.

لقد وافق مجلس الأمن وكذلك الحكومات التي وضعت برنامج العمل المشترك على إبقاء الخيارات مفتوحة لاتخاذ تدابير جديدة وأكثر صرامة، ليس هناك أي حكم مسبق أو استبعاد لأي منها. وأن رأي حكومة بلادي فيما ينبغي أن تكون عليه هذه التدابير الأكثر صرامة لم يتبدل.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أقول إننا نتوقع التعاون الكامل من جانب الطرف الصربي البوسني في تنفيذ هذا القرار. وإذا لم يتحقق هذا التعاون، فإننا سوف نتحرك صوب اتخاذ اجراء جديد في مجلس الأمن. إن العنف يجب أن يتوقف. وهذا القرار يمكن أن يكون خطوة حاسمة في هذا الاتجاه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

السيد لي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد شعر الوفد الصيني منذ البداية بالقلق الشديد إزاء الأزمة في أراضي يوغوسلافيا السابقة عموما والصراعات المؤسفة والمتطورة في البوسنة والهرسك بوجه خاص. ومؤخرا، استمرت الصراعات المسلحة في البوسنة والهرسك بلا هوادة، وتفاقم الوضع الانساني تفاقما خطيرا، مما زج بالشعب في محنة بائسة تترتب عليها خسائر هائلة بالأرواح والممتلكات ليس بوسع الوفد الصيني إلا أن يشعر ازاءها بالقلق والانزعاج الشديدين.

إن التصعيد والتعميق المستمرين للصراع في البوسنة والهرسك يمثلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن في المنطقة. وفي ظل الظروف الحالية، فإن إنشاء عدد من المناطق الآمنة في البوسنة والهرسك يستحق التجربة باعتباره اجراء مؤقتا من أجل تقليل حدة الصراعات وتخفيف معاناة الشعب، على الرغم من أنه لا يمكن أن يوفر حلا جوهريا للصراع في البوسنة والهرسك. وبالاضافة الى ذلك، فإنه قد ينطوي على عدد من العوامل المعقدة والعديد من الصعوبات في مجرى تنفيذه. ونحن نعتقد أن هذا التدبير المؤقت لا يمكن أن يكون بديلا عن خطة السلام الرامية الى تحقيق حل سياسي شامل للصراع. فعلي العكس، نحن نأمل في أن يفضي هذا التدبير المؤقت الى الحل السياسي للصراع. وانطلاقا من هذه الاعتبارات الإنسانية المذكورة صوت الوفد الصيني لصالح القرار المتخذ توا.

إن الصين تؤيد بنشاط دوما الحل السلمي للمنازعات في العلاقات الدولية من خلال الحوار والتفاوض وتعارض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وبالتالي، فإننا أيدنا بثبات الجهود الدؤوبة التي بذلها الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا سعيا الى ايجاد حل سياسي للصراع في إطار المؤتمر. واستنادا الى هذا الموقف المبدئي، نود أن نذكر أن الاشارة في هذا القرار الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للإذن باستعمال القوة، وكذلك ما ورد في القرار ضمنا باتخاذ اجراء عسكري جديد في البوسنة والهرسك قد يؤديا، بدلا من مساعدة جهود السعي إلى سلام دائم في البوسنة والهرسك، الى تعقيد المسألة هناك، وقد يؤثرا بشكل عكسي على عملية السلام. ولهذا السبب، لا يسعنا إلا أن نعرب عن تحفظاتنا.

لدينا في الصين مثل قديم يقول، "ليس هناك من فائز في الحرب، والسلام يفيد الجميع". ونحن نأمل مخلصين أن تستهدي جميع أطراف الصراع في البوسنة والهرسك بمصالح الشعب، وأن توقف على الفور الأعمال العدائية، وتكفل إيصال معونة الاغاثة الإنسانية دون عائق، وأن تحسم منازعاتها بسرعة من خلال المفاوضات السلمية، وأن تحقق وفاقا وطنيا حقيقيا في البوسنة والهرسك، حتى يتمكن شعبها من المضي قريبا في طريق إعمار البلاد في مناخ سلمي .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اليابان تشعر بقلق عميق إزاء استمرار الأعمال العدائية في البوسنة والهرسك. ولا تزال اليابان تعتقد أن الصراع في البوسنة والهرسك ينبغي تسويته من خلال المفاوضات، وأن خطة السلام التي وضعها السيد فانس واللورد أوين لا تزال السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في تلك المنطقة.

ومرة أخرى تطالب اليابان البوسنيين الصرب بأن يوقفوا جميع الأعمال العدائية فورا وأن يعودوا الى طاولة المفاوضات دون تأخير. وإن استمرار احتلال البوسنيين الصرب للأراضي التي سيطروا عليها باستعمال القوة وبوسيلة "التطهير الإثني" لا يمكن قبوله على الاطلاق.

وبالنظر إلى الظروف الخاصة والاستثنائية السائدة في الإقليم، تؤيد اليابان الاقتراح الوارد في القرار بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية أملا في أن يمنع هذا سفك دماء جديدة ويحفظ سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. لكن اليابان تؤكد على أنه يجدر اعتبار هذا الاقتراح وسيلة فقط لتحقيق هدفنا الشامل الطويل الأجل المتمثل في ايجاد تسوية عادلة ودائمة للحالة في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد أتطلع قدما الى تلقي ودراسة تقرير الأمين العام حول تنفيذ هذا القرار.

السيد إردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في إطار القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، الذي اتخذه مجلس الأمن ليست المسألة بالنسبة لهنغاريا مسألة الحاجة إلى "مناطق آمنة"، وإنما تلمس الردود الملائمة على بعض المشاكل ذات الصلة الناشئة في هذا الصدد.

إلى أي حد يتناسب إنشاء هذه المناطق مع تنفيذ خطة فانس - أوين؟ وكيف يمكن لنا أن نتأكد من الطابع المؤقت لهذا التدبير بحيث يمكن للمشردين أن يعودوا إلى ديارهم في وقت ما؟ وهل يقدر المجلس على ضمان الحماية الفعالة "للمناطق الآمنة"؟ وكيف يمكن التأكد من أن إنشاء "المناطق الآمنة" لا يعتبر بأي حال اجراء قد يقوض سيادة جمهورية البوسنة والهرسك واستقلالها وسلامتها الإقليمية أو يوفر الاعتراف بنتائج "التطهير الإثني" ويسبغ عليها الشرعية؟

يسعى القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) إلى الاجابة على هذه الأسئلة المشروعة. ويبدو لنا، لسوء الحظ، أن الأسباب ليست مرضية بصورة كاملة وأن الحلول المحددة في ذلك القرار بعيدة كل البعد عن كونها مثالية. ونلحظ في الوقت ذاته التغيرات الايجابية الهامة التي أدخلت على النص أثناء المشاورات السابقة للمجلس، استجابة للشواغل التي عبر عنها العديدون من بيننا، مما جعل القرار المتخذ اليوم يفي على نحو أفضل بالتحديات الحالية الماثلة في جمهورية البوسنة والهرسك.

هذا القرار لا يعالج إلا الأعراض، أنه لا يستجيب استجابة مقنعة تماما للمسألة الأساسية، في الوقت الحاضر، في صراع البوسنة، ألا وهي: عكس نتائج العدوان الذي ارتكب في ذلك البلد بمنأى عن العقاب.

لقد صوتت هنغاريا لصالح القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) لأنه يؤكد من جديد على عدم شرعية وعدم جواز أي حيازة للأراضي بالقوة. وهو يؤكد على أن مفهوم "المناطق الآمنة" ليس غاية في حد ذاته بأي حال، وإنما يمثل بدلا عن ذلك تدبيرا مؤقتا هو جزء لا يتجزأ من عملية فانس - أوين. ويؤكد القرار، ضمن المبادئ اللازمة للحل الدائم للصراع، على الانسحاب من الأراضي المغتصبة بالقوة وعدم سلامة نتائج "التطهير الإثني". ويوافق على خطة السلم لجمهورية البوسنة والهرسك؛ ويؤكد على ضرورة الاستعادة

التامة للسلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك؛ ويقرر كفالة الاحترام التام "للمناطق الآمنة" المذكورة في قرار مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣)، الذي لعلنا نتذكر أنه يعلن إنشاء "مناطق آمنة"، بالاضافة إلى المناطق المذكورة على نحو قاطع، في المناطق المهددة الأخرى بدورها.

لقد صوتنا لصالح القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) لأننا نفهم بأنه يخول قوة الأمم المتحدة للحماية باللجوء الى القوة ردا على قصف "المناطق الآمنة" أو التدخلات المسلحة أو إذا كانت هناك اعاقات متعمدة في تلك المناطق وحولها لحرية حركة القوة أو قوافل الاغاثة الإنسانية المحمية. ونفهم القرار كذلك بأنه يخول الدول الأعضاء باتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك القوة الجوية، لدعم قوة الحماية في أنشطتها.

ونلحظ كذلك أن القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) يطالب برفع تقرير حول تنفيذه، في موعد لا يتجاوز الشهرين بعد اتخاذ القرار، ويبقي إمكانية اتخاذ اجراءات جديدة أشد مفتوحة.

ويبدو من الخطأ مع ذلك الاعتقاد بأن مجلس الأمن قد فعل كل ما في وسعه في هذه المرحلة الحرجة لاحتواء بل ولدرء العدوان الذي ألهمته وحركته النزعة الوطنية لإنشاء صربيا الكبرى. ولهذا تواصل هنغاريا التأكيد على أن القرار الذي اتخذناه اليوم ليس إلا بداية للعملية المفضية الى الحل العادل والدائم الذي ييسر تنفيذ خطة فانس - أوين، التي تبقى في ظل الظروف الحالية الوسيلة الناجعة الوحيدة للحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك، وإنهاء الأعمال العدائية واستعادة الظروف المعيشية الطبيعية لجميع الطوائف الإثنية والدينية في جميع أرجاء البلاد.

إن أومة البلقان في نهاية هذا القرن زعزعت جميع الدعائم التي يرتكز عليها صرح الأمن والتعاون الأوروبي. والعمل الذي يقوم به المجتمع الدولي الآن يندرج تحت عنوان "قليل لا جدوى منه بعد فوات الأوان". ومن الخطأ القاتل الاعتقاد بأن حمامات الدم البوسنية تخص البوسنيين وحدهم، لأن تسوية هذا الصراع مصلحة استراتيجية للمجتمع الدولي بأسره، وما هو في كفة الميزان الآن في وديان ذلك البلد الرائع وجباله يتجاوز حدود تلك الجمهورية. وعدم فهم ذلك أو مجرد تأجيله يرقى الى إدانة أنفسنا باعادة التاريخ ويظهر أننا غير قادرين بصورة مدهشة على التعلم من دروس الأحداث البغيضة المشؤومة التي جرت في القرن العشرين في ذلك الجزء من أوروبا.

وإذا قبلنا بانتصار العنف واللاتسامح، فإن نجاحهما سيكون بمثابة تشجيع لكل الذين يشعرون بأنهم قادرون على تحقيق مآرب مماثلة ويميلون إلى ذلك، لأنهم سيتأكدون من أن العالم سيقف مكتوف الأيدي يتفرج عليهم وهم ينفذون مؤامراتهم الآثمة.

من المخاطر المتأصلة في القرار ٨٣٦ (١٩٩٣)، إمكانية إنشاء هيكل دولة من مقاطعات محاصرة معزولة لا يمكن الحفاظ عليه إلا بالمساعدة الدولية، وتجميد الحالة والاعتراف بالأمر الواقع الذي فرضت عناصره بالدم والنار.

إذا اعتقد المرء أن هذه الحالة ستكون من الحالات التي يمكن بها استعادة السلم والاستقرار في هذه المنطقة فسيكون على وهم. فعلى النقيض من ذلك تماما: كما أظهر لنا التاريخ الأوروبي في أغلب الأحيان، إن الظلم والاضطهاد يغرسان بذور الصراعات المستقبلية. وبعد الحرب العالمية الثانية قررت شعوب العالم أن تقيم هياكل دولية لا للتمكن من إعاقة المعتدين وإنما من دحرهم أيضا. وحرمة هذا المبدأ هي أحد أسباب وجود الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من المماطلات المأساوية غير المبررة للعالم في معالجة هذه المشكلة الخطيرة التي تؤثر على كامل نسيج العلاقات الدولية، والتي لا نزال ندفع من أجلها ثمنا باهظا بالدموع والدماء، لم يفت الأوان بعد لنقوم أخيرا، بالتصميم اللازم، باستخدام ترسانة الوسائل المتوفرة لدينا عن طريق ميثاق منظمتنا.

وفي ضوء المسؤولية الضخمة المعنوية والسياسية لمجلس الأمن في العمل بموجب أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومن أجل تفادي السلبية، التي قد ترقى الى المشاركة في العدوان والغطرسة، قررت هنغاريا، وهي مفعمة بالآلام والعذاب بسبب قناعاتها المبدئية وبسبب موقعها الجغرافي السياسي، أن تصوت مؤيدة لهذا القرار.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وافقت المملكة المتحدة في ٢٣ أيار/مايو في واشنطن، مع الاتحاد الروسي وأسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة، على برنامج العمل المشترك من أجل البوسنة. وقد شعرت البلدان الخمسة بأنه من الأهمية بمكان التوصل الى رأي موحد فيما بينها على العمل على اتخاذ اجراء فعال. وقد توصلنا الى ذلك الرأي الموحد في واشنطن وحددنا المجالات التي يتخذ فيها اجراء فوري في مجلس الأمن. وأكدنا من جديد مرة أخرى المطلب العاجل بتسوية تفاوضية ملتزمين بالجهود المكثفة لتحقيق ذلك.

والآن نحرز بعض التقدم في جدول الأعمال الفوري هذا. ففي ٢٥ أيار/مايو اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٢٧ (١٩٩٣) باقامة محكمة دولية لجرائم الحرب. وهذا يبين تصميم المجتمع الدولي على أن الفظائع المرتكبة في هذا الصراع الرهيب سيجري التحقيق فيها وأن مرتكبيها سيعتبرون مسؤولين فرديا. وننظر أيضا في قرار بشأن الرصد الدولي لحدود صربيا والجبل الأسود مع البوسنة. ونريد أن ننفذ هذا، ولا نعتقد أن هذا المجلس ينبغي أن يغير من طريقه بسبب النهج السلبي للسيد ميلوسفيتش.

ان القرار الخاص بـ "المناطق الآمنة"، الذي اعتمدناه توا، خطوة أساسية أخرى نحو تنفيذ جدول الأعمال الفوري. وان الهدف هو تقديم مساعدة اضافية لتجمعات كبيرة من السكان المدنيين، معظمهم مسلمون. وهناك عنصر جديد، وهو أننا مستعدون مع فرنسا والولايات المتحدة، ربما في اطار منظمة حلف شمال الأطلسي، أن نوفر، اذا فوضنا السلطة بذلك بموجب هذا القرار، القوة الجوية استجابة لنداءات المساعدة من جانب قوات الأمم المتحدة في "المناطق الآمنة" وحولها. إن الأمم المتحدة تحتاد لتنفيذ مفهوم "المناطق الآمنة" على نحو فعال، الى مزيد من القوات، وسندعم الأمين العام في جهوده من أجل اجتذاب اسهامات جديدة، بما فيها إسهامات من الدول الاسلامية.

ان "المناطق الآمنة" لن توقف الحرب. انها اجراء مؤقت. ولكنها قد توفر مزيدا من مناطق الاستقرار وتستكمل الجهود الهامة التي تتخذها قوات الأمم المتحدة اليوم في جميع أنحاء البوسنة للمساعدة بجهد انساني تعتمد عليه أرواح كثيرة جدا. وفي حالة القوات البريطانية، فهذا يعني نشاطا مستمرا على طول خطوط الامداد من "المنطقة الآمنة" من سبليت الى توزلا عبر وسط البوسنة، التي يرتفع التوتر فيها بين البوسنيين الكروات والمسلمين.

وهناك بعض الاقتراحات التي تفيد بأن سياسة "المناطق الآمنة" قد تقرن برفع حظر الأسلحة. ان حكومتي لا تعتبر الاقتران خيارا، ونؤمن أيضا بأن الحكومات الأخرى التي لديها قوات في الميدان لا تعتبره خيارا أيضا. ان السياستين متميزين ومختلفتين. ومن الصعب التوفيق بين الامداد بالأسلحة مع وجود قوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة في الميدان.

وأود أن أؤكد أن هذه الخطوات الفورية تستهدف دفع جهودنا صوب الهدف السامي، الذي لا يزال حتى الآن ايجاد سلم دائم وعادل. وهذا لا يمكن تحقيقه الا بالاتفاق بين الأطراف الثلاثة في البوسنة. ومن الجلي أنه لا تزال توجد خلافات عميقة فيما بينها. ولكن استمرار العملية السياسية ضروري. وان اللورد أوين والسيد استولتينبيرغ ينبغي أن يظلا في المقدمة في هذا المجال، مهما كانت الصعوبات ومهما طال الأمد.

ان المبادئ التي ينبغي مراعاتها في تسوية سلمية مدرجة في خطة فانس - اوين للسلام، ولاتزال محتفظة بسلامتها. لا يمكن أن يكون هناك قبول لحيازة الأراضي أو تغيير للحدود بالقوة. وهذا يعني أنه ما لم ينسحب الصرب من الأراضي التي استولوا عليها، لا يمكن أن تكون هناك تسوية نهائية. وان الجزاءات، التي تسبب ضررا بالغا لاقتصاد صربيا، ستظل نافذة حتى يمتثل الصرب.

ويقوم برنامج العمل المشترك في اتفاق واشنطن على مبادئ مؤتمر لندن، وهو يستهدف الحفاظ على زخم الجهود من أجل تسوية سياسية. وان المفاوضات من أجل استكمال العملية السياسية ستستمر: فاللورد اوين والسيد استولتينبيرغ يقومان الآن بزيارة يوغوسلافيا السابقة لهذا الغرض. وكما يوضح هذا القرار، لا اتفاق واشنطن ولا آراء حكومتي تستبعد اتخاذ تدابير أخرى أشد مع تطور الحالة.

: سأدلي الآن ببيان بوصف ممثلا لاسبانيا.

تشاطر اسبانيا بقية المجتع الدولي مشاعر الألم والاحباط الناجمة عن استمرار الحرب الوحشية التي تضطرم في جمهورية البوسنة والهرسك. وقد زاد التدهور الأخير في القتال من شواغلنا وساعد على اقناعنا بضرورة العمل بعجالة وحزم من أجل عدم السماح لمبدأ "القوة فوق الحق" لأن يحكم ذلك البلد.

ان اسبانيا، ادراكا منها لمسؤولياتها كبلد أوروبي وكعضو في مجلس الأمن، ستواصل الاسهام، من خلال مشاركتها في قوة الأمم المتحدة للحماية، في الجهود من أجل التخفيف من المعاناة الفظيعة للسكان المدنيين في البوسنة والهرسك، وكذلك من أجل انهاء هذا الصراع على أساس تسوية عادلة ودائمة.

لهذا السبب تشعر اسبانيا، كمشاركة في تقديم مشروع القرار هذا المتصل بحماية "المناطق الآمنة" في البوسنة والهرسك بالسعادة لاعتماده باعتباره القرار ٨٣٦ (١٩٩٣). انه يجسد اجراءات أخرى تكتسي بطابع الأولوية من جانب البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وردت أيضا في برنامج العمل المشترك المعلن في واشنطن في ٢٢ أيار/مايو من جانب وزراء خارجية الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة واسبانيا.

وبتوسيع ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لضمان الاحترام الكامل لـ "المناطق الآمنة"، اتخذنا اليوم خطوة هامة تستهدف انقاذ الأرواح، وحماية الأقاليم المهددة، والسماح بوصول المساعدة الانسانية دون عائق وكذلك تسهيل تطبيق خطة فانس - اوين للسلام، في المستقبل.

ان المجلس، بقراره تعزيز حماية "المناطق الآمنة" التي أشار اليها القراران ٨١٩ (١٩٩٣) و ٨٢٤ (١٩٩٣)، عمل على نحو متسق. وان القرار ٨٣٦ (١٩٩٣) يعتبر نتيجة منطقية للقرارين السابقين المتخذين بالاجماع - اللذين أشرت اليهما منذ لحظة. ومن ثم يعتبر هذا اجراء ذا طبيعة محدودة ومؤقتة، وهذا حقيقي؛ ولكن لا ينبغي التقليل من أهميته لهذا السبب.

ان الاجراء يتعلق بزيادة ملحوظة في المهام المسندة الى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، وهو في الحقيقة يفترض مسبقا تغييرا نوعيا هاما، بتفويض محدد باستخدام القوة من جانب قوة الأمم المتحدة للحماية في ظروف محددة، وكذلك استخدام القوة الجوية لدعم قوة الحماية من أجل انجـــــاز مهمتهـــا

الموسعة. وكل هذا يعني عبئا اضافيا كبيرا يقع على عاتق قوة الحماية وزيادة أخرى في المسؤولية التي تتحملها قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هذه.

وانني أؤكد على الجوانب الموسعة لهذه الولاية بسبب أن قوافل المساعدة الانسانية ستتطلب قوات مصاحبة، ولهذا فان قوة الحماية في البوسنة والهرسك ستواصل القيام بمسؤولياتها في هذا الميدان. وبالنسبة للمهام الجديدة الناجمة عن القرار الذي اعتمدناه توا، سيتطلب الأمر اجراءات تنفيذية كبيرة واعادة ووزع محتملة للقوات. ولهذا السبب، نأمل أن يكون رد الدول الأعضاء التي سيطلب منها الأمين العام قوات اضافية، كريما.

ان الحماية المعززة التي ستوفرها قوة الأمم المتحدة للحماية لست مناطق ذكرها هذا القرار تستهدف زيادة أمنها وتوفير مستويات أعلى من الأمان والرفاه للسكان المدنيين الواقعين تحت التهديد. وهذا هو الهدف المباشر للقرار الذي اعتمدناه الآن.

لكن انشاء المناطق الآمنة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يشكل نهاية في حد ذاته. وينبغي أن يكون مفهوما أنه اجراء جزئي، ومؤقت، اتخذ كخطوة أولى صوب التنفيذ الكامل لخطة فانس - اوين للسلام، التي لا تزال هدفنا الأساسي، كما يؤكد القرار ذاته.

إن المجتمع الدولي، باتخاذه هذا القرار، والقرار المنشئ للمحكمة الدولية لجرائم الحرب الذي اتخذ في الأسبوع الماضي، وما نأمل أن يكون إصدارا مقبلا لقرار بشأن وزع مراقبين دوليين على حدود البوسنة والهرسك. سيكون قد قدم دليلا آخر على التصميم والتماسك في دفاعه عن سيادة ووحدة أراضي تلك الجمهورية وعن السلام الذي نرغب جميعا في تحقيقه.

إننا نأمل ألا يكون ضروريا اللجوء إلى خيارات أخرى أو إلى اعتماد تدابير أشد، ولكن يجب أن نكون مستعدين للعمل بسرعة، إذا ما تطلبت الظروف ذلك، وفقا للالتزام المقطوع في هذا القرار.

الآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون. هكذا، اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠